التحديات السياسية التي تواجه النظام السياسي بعد التحول الجذري

م. د. حسن هادي رشيد/ باحث جمعية البصيرة للبحث والتنمية الاعلامية

اذا كان هنالك تغيير وتحول قد حصل في نظام ما ان كان على مستوى الدولة او على مستوى النظام الدولي، وبغض النظر عن طبيعة وشكل هذا التغيير هل هو دموي ام سلمي، وهذا التغيير ان اخذ شكله النهائي ام لم يأخذ شكله النهائي بعد، كون عملية التغيير تحتاج لسنين في اكثر الاحيان، فان هذا التحول سيواجه العديد من التحديات واولى التحديات ستظهر خلال الفترة الزمنية الاولى على عملية التغيير، خاصة اذا كان التغيير لم يقتصر على جانب السلطة فقط، بل هو تغيير جذري شمل المنظومة الفكر للمجتمع، وطريقة تعاطي المنظومة الجديدة مع الاحداث، السياسية والاجتماعية والثقافية، والاقتصادية ايضا، ولا يقتصر التأثير والتحديات على العوامل الداخلية، على من شارك بصورة مباشرة او غير مباشرة بعملية التغيير، او كان ضده ممن يحاول اعادة عقارب الساعة الى الخلف، وهذا التحول سيحرك الكثير من التحديات، سواء بالمادة او من خلال دغدغة مشاعرهم الوطنية او الدينية، او المناطقة او العشائرية او الخوف والكراهية من الاخر، فاصبح كل من شارك او لم يشارك في عملية التغيير له صوت، ولا نتحدث هنا عن الصوت الانتخابي فقط، وانما صوت في الشارع من خلال الاحتجاجات العامة او المطالب الفئوية لأصحاب المهن او مناطقية، اذا الوضع لم يعد كما كان قبل التغيير بعد ان رفع حاجز الخوف. ويبقى للعامل الخارجي دور مؤثر على عملية التحول، ويعتمد ذلك على حسب نظرة الخارج لطبيعة النظام السابق او الجديد، ويمكن له ان يحرك كل العوامل السابقة.

ويبقى العامل المهم في سبب تأخر او سرعة انجاز التحول، وتحقيقه لكل أهدافه يعود لحجم وتنوع التحديات التي تواجه عملية التحول، واذا كانت هذه التحديات تنقسم الى داخلية وخارجية، فكلاهما يتضمنان تحديات كثيرة، ويتمثل التحدي السياسي احدهما والذي يتمثل باتجاهين، اولهما: كيفية التعاطي مع الارث القديم الذي ورثته الحكومات الجديدة من النظام السابق. والثاني: هل ان ما يحمله النظام الجديد من فكر سياسي يعد واقعي يستطيع من خلال تجاوز كل الاسباب التي ادت للتغيير، فضلا عن التحديات الجديدة التي ستظهر له اثنا وبعد عملية التحول، وهذا ما سنبحثه في هذا البحث.

اهداف البحث:

يهدف البحث الى بيان اهم العوامل المؤثرة على نجاح او فشل عملية التحول، وبيان اهم التحديات التي تواجه عملية التغيير، والى بيان قدرة القائمين على التغيير على الصمود بوجه التحديات بنوعيها الذاتية من داخل منظومته، فضلا عن تأثير النظام السابق والعوامل السياسية والاجتماعية السابقة كمعوق اساسي امام التحول، دون نسيان العامل الخارجي واثره ان كان مع او ضد التحول.

اهمية البحث

يعطي البحث تصور واضح عن الاسباب الحقيقية التي تحول دون نجاح التحول ووصوله للهدف الذي كان يصبو اليه القائمين عليه، ونحن هنا ليس بصدد بيان احقية التغيير من عدمه، ولا البحث في النوايا الحقيقية التي انطلق لأجلها التغيير، قد تكون النوايا جيدة، ولكن تفشل بسبب الاسلوب والاعداد غير الجيد، وقد يكون العكس فينجح التحول والتغيير فقط لحسن التدبير؛ فيكون التغيير للأسواء، كل ذلك يقاس بحجم التحديات وقدرة المنظومة الجديدة على مواجهتها.

الاشكالية

كل تغيير وان كان طبيعيا فانه وبلا شك سيلاقي تحديات طبيعية او مصطنعة، فكيف بتغيير لنظام سياسي كامل، وربما تتغير معه كل المؤسسات، وقد يكون له تأثير على المنظومة الدولية الاقليمية او العالمية، هذا التحول يوجب على القائمين عليه التصدي للماضي، مع الطموح بوضع سياسي افضل وعلى كل الاصعدة، فضلا عن ما يتطلب من النظام السياسي الجديد من الوقف بوجه التحديات الخارجية التي تعمل بشتى السبل على الحفاظ على مصالحها.

الفرضية:

ينطلق البحث من فرضية مفادها "ان التحدي السياسي يعد من التحديات المهمة التي تواجه اي عملية تحول في المنظومة السياسية ببعده الداخلي والخارجي، ولا يختص ذلك بدولة دون اخرى".

المنهج المستخدم: سيتم اعتماد المنهج التحليلي، والذي يتم من خلالهِ تحليل الافكار والآراء، واستشفاف الغايات والأهداف التي كانوا يرمون إليها الفاعلون في عملية التحول.

المطلب الاول: انواع التحديات التي تواجه عملية تحول النظام السياسي وطبيعة التحول.

نقصد بالتحول الجذري بهذا البحث، هو التغيير الجوهري والواضح في طبيعة النظام السياسي وقد يصاحبه تغير اخر في طبيعة تعاطي المجتمع مع هذا التحول سلبا او ايجابا، بخلاف ما كان قبل التغيير. وانطلقا من ذلك فقد يكون هذا التغيير والاكثر بروزا ووضوحا في الثورات، او من خلال صناديق الانتخاب عندما يكون هناك تغير في قانون الانتخاب او بدخول جهة سياسية لم تكن قد شاركت من قبل، ولنذكر بعض الامثلة عن التغير الجذري الذي حصل في الوطن العربي من منتصف القرن الماضي.

اولا انواع التحول الجذري:

التغيير سنة كونية واجتماعية ونفسية (وشرعية)، وتاريخ الإنسانية يوحي لنا بأن الحاجة إلى التغيير قضية ملحة وذات أهمية لاستمرار الحياة، والتغيير السياسي جزء من منظومة التغيير، وان كان يعبر بكونه فعل نخبوي او اجتماعي تقوم به الجماهير، واحد ادواته هم الطبقات التي تعاني الظلم والحرمان، من أجل تبديل ظروف حياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية نحو الأفضل، او لأسباب شتى كالصراع على السلطة او غيره من الاسباب، فما هي الثورة وما هي اهدافها، ولماذا قد تتعرض للفشل؟.

وهنالك نمطين من التحولات الجذرية التي تصيب المجتمعات منها ما ما يقع ضمن الاطار المتعرف عليه بين الباحثين وهو التغير الثوري ان كان سلمي او مسلح، فيما سنضيف له تحول اخر وهو ايضا يقع ضمن التحول الجذري، الا وهو سماح الجهات الحكومة للمعارضة بالمشاركة بالانتخابات، وهو غالبا ما يأتي من شعور تلك الحكومات بعجزها امام الشارع الذي يظهر سخطه من سياسته الفاشلة، فتحاول اشارك قوى المعارضة التي كانت يمنع مشاركتها بالانتخابات.

١-التغيير الثوري السلمي وغير السلمي:

تمثل الثورة احد اشكال التحول الجذري وهي في ابرز تعريف لها ، تعني الاضطراب والهيجان، وكلمة ثورة في اللغة العربية، جاءت من الفعل يثور، ثار، ثورة، وتأتي في الأصل لمعنى الهيجان، أو في معنى اشتداد الغضب والاندفاع العنيف، وتدل على الهيجان والوثوب والسطوع، وجمعها أثوار وثورة، وثَورَةٌ مال ورجال كثيرة، والثائر

الغضب، والثائر هو من يدرك ثأره وان لم يبقَ على شيء[١]. والثورة، بقدر ما تستهدف احلال علاقات اجتماعية جديدة محل علاقات اجتماعية كانت قائمة من قبل، تجد نفسها امام ضرورة تقرير شكل الحكم الجديد الذي يتناسب مع هذه العلاقات الاجتماعية الجديدة. وهي تلجا الى ذلك حال نجاحها لأن النجاح يمثل التعبير الاكثر وضوحا والاكثر دلالة على تطلع الثورة نحو اقامة علاقات اجتماعية جديدة، كتغيير شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية بأخرى، وربما ذلك يفسر لجوء الثورات حال نجاحها الى تغيير شكل الحكم لتحقيق ذلك[٢]. ويتجسد ابالاستيلاء على السلطة من قبل قوى اجتماعية جديدة سيعني بدء اجراء التغيير على مستوى العلاقات الاجتماعية، والا فان هذا الاستيلاء سوف لن يكون له معنى[٣]. وعادة تمر الثورة بمرحلتين، تتعلق أولاهما بهدم النظام القائم وهي المرحلة الاقصر والاسرع والاسهل وتتعلق الثانية بإعادة صياغة النظام السياسي الجديد وهي المرحلة الاصعب والاطول، واللافت للنظر ان المرحلة الثانية من تطور الثورات سوف تقود الى انظمة سياسية مختلفة عن الانظمة قبل الثورات[٤]. لذلك فالمعيار الحقيقي للتغيير لا يتم فقط عبر الإطاحة بالأنظمة الحاكمة السابقة، بل مدى ما يمكن انجازه من عملية التغيير الاجتماعي- الاقتصادي، السياسي والثقافي والقانوني، ولاسيما في ميداني التنمية والرفاه الاجتماعيين، ولعل ذلك يحتاج الى زمن طويل للحكم على هذه التجربة وتقويمها ايجابا او سلبا ضمن مؤشرات الدخل ومعايير دولية، مع اخذ الظروف الخاصة بالحسبان، بما فيها مستوى التعليم والصحة ومياه الصرف والكهرباء والماء الصافي الصالح للشرب والبنية التحتية والهياكل الارتكازية والبطالة والفقر[٥].

وعموما فان الرؤية للثورات المعاصرة، لم تكن معقدة أو غامضة، بل كانت في غاية البساطة والوضوح، والتي اختزلت في مطلبين اساسين لم يختلف عليهما اثنان، الاول ضرورة انعتاق المجتمع من هيمنة الاستبداد السياسي بصورة سلمية، وثانيهما، إقامة نظم سياسية تعزز حاكمية القانون والشراكة الشعبية وتحقق العدالة والمساواة ألاجتماعية وتحترم الحريات العامة. وعلمنا العربي شهد الكثير من الثورات والانقلابات العسكرية، وربما تعد ثورة ثورة تموز ١٩٥٢ في مصر، وتموز ١٩٥٨، ابرز ثورتين على الساحة العربية حيث كان لهما تأثير مباشر على الساحة السياسية العربية، وربما لا نجافي الحقيقة ان قلنا على الساحة الدولية، ولاحقا حدثت ثورات وانقلابات في هذين البلدين فضلا عن انتفاضات جماهيرية واحتلال اجنبي، وما يهمنا في بحثنا هذا ثلاث تجارب مهمة هي، احتلال العراق ٢٠٠٣، وخروج الاحتلال الصهيوني من قطاع غزة، وثالثهم ما اطلق عليه، الربيع العربي.

٢- التغير من خلال الانتخابات التحول السلمي:

يقتضي بناء دولة جديدة على اعقاب مرحلة تحول جذري يتطلب اقامة مؤسسات شرعية دائمة لا تتأثر بوجود الشخصيات ولا النتائج التي تسفر عنها العملية الانتخابية، وتقوم بالواجبات المناطة بكل دولة بغض النظر عن خلفيتها الايدلوجية، وبخلاف ذلك فان الفوضى وعدم الاستقرار ستكون سمة لهذه الدولة، وما

---

[١]- مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادى (ت: ٨١٧هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، ط٨، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م، ص ٣٥٨- ٣٦٠.

[٢] – عبد الرضا الطعان، مفهوم الثورة، جامعة الموصل، نينوى، ١٩٨٠، ص ١٠٠.

[٣] – المصدر السابق، ص ٩٣.

[٤] – وصال العزاوي، الثورات العربية واستحقاقات التغيير: دراسة تحليلية حول أسباب انهيار النظم السياسية، مجلة قضايا سياسية، تصدر عن كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، بغداد، المجلد الرابع، العدد السادس والعشرون، ٢٠١٢، ص ١٧٨.

[٥] – عبد الحسين شعبان، خريطة التغيير العربية اضاءات في اطروحات مغايرة!، مجلة حمورابي للدراسات، العدد الخامس، السنة الثانية، نيسان/ابريل ٢٠١٣، ص ١٢.

التحول الا عملية شكلية، لم يهدف منها الانتقال نحو الاحسن بل البقاء في السلطة كان يكون هروب للأمام ليس الا. وهنالك بعض الامثلة عن قوة وتأثير الانتخابات في التحول الجذري من خلال صناديق الانتخابات من تلك التجارب المهمة. وفي نتيجة مسبقة حكمها واقعنا العربي ان الديمقراطية ليس نظام ينسجم مع طبيعة تكوين هذا المجتمع، فالعلمانيين ينادون بها عندما تكون الغلبة لهم، والاسلاميون ومع كونهم لا يؤمنون بها كفلسفة للحكم الا انهم يخوضون غمارها لأجل الوصول للحكم. وما ان يشتركن الطرفان في هذه اللعبة الا ويكون من نتائجها الفوضى وربما الحرب، وبهذه النتيجة المسبقة نذكر امثلة عن ذلك، ولكن قبل ذلك كيف يمكن ان يكون التحول الديمقراطي تحول جذري كما هي الثورة او الانقلاب او الاحتلال باتجاهيه دخول المحتل او خروجه ومن الامثلة على التحول الجذري عن طريق الانتخابات.

أ- التجربة الجزائرية.

مع بداية الثمانينات شهد المناخ السياسي نوعا من الانتعاش و بدأت بعض التيارات تظهر للوجود وتزامنت مع انتهاج سياسة اقتصادية من أهم معالمها إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية الاشتراكية، و ظهور شعارات جديدة من بينها من اجل حياة أفضل، وعرف البترول انتكاسة كبيرة مما كان له أثرا سلبيا على الاقتصاد الوطني وعلى الحياة المعيشية للمواطن حيث مست الإضرابات مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني. وفى ١٩ سبتمبر ١٩٨٨ بمناسبة الإعلان عن افتتاح مناقشة المشروع التمهيدي لدستور الاتحاد بين الجزائر و ليبيا، ألقى رئيس الجمهورية خطابا أمام مكاتب التنسيق الولائية وجه فيه انتقادات كبيرة للجهاز الحكومي ولأداء أجهزة الحزب في معالجتها للصعوبات والأوضاع المزرية التي يعرفها الشعب وللتسيب واللامبالاة التي أصبح يتصف بها إطارات الدولة وأفراد المجتمع بصفة عامة، والدعوة لانتهاج سياسة التقشف لمواجهة أخطار[١]. وتجسد هذا الخطاب بعد اضطرابات عام ١٩٨٨م، ما اطلق عليها انتفاضة الخبز التي خرجت ضد ارتفاع اسعار الخبز، نتج عن ذلك إقرار بعض الإصلاحات السياسية عن طريق صدور دستور شباط ١٩٨٩م، الذي نصت المادة (٣٩) منه على أن حريات التعبير والجمعيات والتجمع مضمونة للمواطنين ، الى جانب ما نصت عليه المادة (٤٠) من الحق في أنشاء جمعيات ذات طابع سياسي معترف به[٢]. ولتتضح الصورة للتغير الحقيقي بعد وفاة الرئيس الاسبق (هواري بومدين)، وتولي الرئيس (الشاذلي بن جديد) الحكم، كان هنا التحول والانفتاح السياسي بإقرار التعددية السياسية، فأعط الدستور حرية تشكيل جمعيات ذات طابع سياسي، وايضا تم الإفراج عن المساجين السياسيين الإسلاميين[٣].

وكان من بين المستفيدين من التغيير الدستوري التيار السياسي الاسلامي، بعد ان كانت قد مرت بمرحلة صعبة من العمل السري، فضلا عن التيار العلماني بكل تقسماته، من بينها حركة المجتمع الاسلامي (حماس)، و(حركة النهضة الاسلامية ١٩٨٩)، وما يهمنا هنا "الجبهة الاسلامية للإنقاذ" شباط ١٩٨٩

---

[١] – أحمد سويقات، التجربة الحزبية في الجزائر 2004 –1962، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد ٢٠٠٦، العدد ٤ (٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦)، ص ١٢٤.

[٢] – سناء كاظم كاطع، المنطلقات الفكرية للحركة الاسلامية الجزائرية وجدلية العلاقة مع النظام السياسي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (٤٥)، ٢٠١٠، ص ٩٩.

[٣] – زيدان سعيد وجبران سفيان، طور حركات الإسلام السياسي في الجزائر قبل و بعد الربيع العربي.، ضمن اشراف وتحرير محمد الامير احمد ومحمد كريم، تجارب حركات الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي: دراسة في التحديات الراهنة وآفاق المستقبل، ط ١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٩، ص ٢٤٦.

وحلت في اذار ١٩٩٢، والذي فاز بالانتخابات البلدية حزيران ١٩٩٠، في ٨٥٣ بلدية من اصل ١٥٤١ بلدية، بنسبة ٥٥,٤٢%، فيما فازت جبهة التحرير الوطني التي حكمت الجزائر ل٢٨ سنة ب ٤٨٧ بلدية أي بنسبة ٣١,٦٤%، وفي الدورة البرلمانية الاولى اواخر ١٩٩١، حصلت جبهة الانقاذ في الجولة الاولى على ١٨٨ مقعدا من اصل ٤٨٠ مقعد ولم تحصل على الاغلبية، وجبهة التحرير الوطني على ١٦ مقعدا، وبقي ٢٠٠ مقعد للجولة الثانية، وقدم ٣٤١ طعن ضد نتائج ١٤٠ مقعد[١].

ب تجربة الاخوان في مصر ٢٠٠٥.

اتبع الرئيس المصري الاسبق (حسني مبارك) اتبع في بداية الالفية الثالثة سياسة المصالحة والمهادنة مع جميع القوى السياسية ومنهم الإخوان، الذين سجلوا نجاحات انتخابية في انتخابات ٢٠٠٥ وان كانوا قد خاضوها كمستقلين وقاموا بالحصول على ٨٨ مقعدا بالبرلمان رغم اتهامهم الموجه للحكومة، وجرت على ثلاث مراحل، ومع ما شهدته الانتخابات من تزوير وضغط وخاصة في المرحلة الثانية والثالثة بعد تقدم الاخوة في المرحلة الاولى، وهذا الرقم يعادل ٥ أضعاف العدد الذي حصلوا عليه في انتخابات عام ٢٠٠٠[٢]. وكانت مشاركتهم الثانية بعد الربيع العربي في انتخابات نزيهة حصلوا فيها على اغلبية مجلس الشعب المصري، وفوز (محمد مرسي) برئاسة الجمهورية. الشعب بمواجهة الحكومة الجديدة فقد اتم المصريون قبل الانقلاب خمس جولات أشتملت عليها تلك المرحلة انتخابات تشريعية (النواب والشعب، والاستفتاء على البيان الدستوري الذي اصدره المجلس العسكري ومن ثم انتخاب الرئيس واخيرا الاستفتاء على الدستور) وهي المرة الاولى التي "تشهدها البلاد بعد ثورة ٢٥ يناير، بنسب مشاركة غير مسبوقة في اي انتخابات عرفتها مصر في تاريخها الحديث. وبالرغم من كل ما شاب (هذه الجولات) من مخالفات او عثرات، فان احد من القوى السياسية المشاركة فيها لم يجرؤ على الطعن في نزاهتها، انطلاقا من ان تلك المخلفات او العثرات تعكس في جزء كبير منها طبيعية المجتمع المصري وخصائصه الراهنة، التي لم يكن من الممكن، باي حال، تتجاوزها في اي عملية انتخابات يتم تنظيمها حاليا[٣].

ج- تجربة حماس.

تمثل تجربة حماس مزيج من التحول اولها خروج الاحتلال مما شجع حماس للمشاركة الفعالة في الانتخابات لأول مرة وبداءة هذه الخطوات مع بدأ (إسرائيل) في ١٥أغسطس/ آب ٢٠٠٥م تنفيذ خطة الانسحاب من قطاع غزة بعد احتلال دام نحو ٣٨ عاما، وتشمل الخطة إخلاء ٢١ مستوطنة إضافة لأربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية[٤]. حيث شكل الانسحاب (الإسرائيلي) الأحادي الجانب في سبتمبر آب ٢٠٠٥- بيئة مواتية للمشاركة في للانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية التي تأخرت مدة خمس سنوات بسبب

---

[١] – محمد احمد فيصل العبيدي، الحركة الاسلامية والصراع على السلطة في الجزائر ١٩٩٠-١٩٩٩م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب جامعة الموصل، ٢٠٢٠، ص ٨ وما بعدها، وينظر ايضا: أحمد سويقات، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.

[٢] – بوجحفة رشيدة ، حركة الإخوان المسلمين في مصر: تاريخ يعيد نفسه بين الماضي الملبد...، الحاضر المجهول...، المستقبل –المنشود–...، ضمن محمد الامير احمد ومحمد كريم مصدر سبق ذكره، ص١٤١.

[٣] – عبد الحسين شعبان. تونس– مصر: اسئلة ما بعد الانتفاضة، ص ٤.

[٤] – معتز سمير الدبس، التطورات الداخلية و أثرها علي حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ٢٠٠٠/ ٢٠٠٩، رسالة ماجستير غير منشورة في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر –غزة، 1431-2010م، ص ٦٨.

انتفاضة الأقصى والتي اندلعت في سبتمبر عام ٢٠٠٠.[١]. وثانيهما تحول في الأوضاع السياسية المحلية والعالمية التي القت بظلها على الواقع السياسي لحركة حماس قبل مشاركتها في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦م، من ذلك "إعلان القاهرة" عام ٢٠٠٥م توافقت القوى الوطنية والإسلامية على أن يتم التأسيس لمرحلة جديدة من مراحل بناء النظام السياسي الفلسطيني خلال مشاركة جميع القوى تحت مظلة وطنية واحدة، وتم الاتفاق على التحضير لإجراء الانتخابات التشريعية، ولم تكن تشارك حينها حركة حماس في أية مؤسسة أو جهة سياسية رسمية ولم تكن ضمن النظام السياسي الفلسطيني الذي تمثل بمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، حيث كانت حماس مهمشة لوقت كبير بسبب تعرض أفرادها وقياداتها للملاحقة الأمنية والسياسية غير القانونية من قبل السلطة الفلسطينية والتي كانت مشتده بين عام ١٩٩٤م حتى أواخر عام ٢٠٠٠م[٢]..

جرت الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية يوم الأربعاء الموافق ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦م في جو يسوده الديمقراطية والشفافية والنزاهة وتمت عملية الفرز بوجود مراقبين من الخارج والداخل وكانت النتيجة فوز قائمة" التغيير والإصلاح" حركة حماس بـ (٧٤) مقعداً في المجلس التشريعي الفلسطيني لعام ٢٠٠٦م وبذلك شكلوا ما نسبته ٥٦% تقريباً من أعضاء المجلس مقسمة كالتالي : (٤٥) مقعداً في الدوائر الانتخابية و(٢٩) مقعداً في القوائم الانتخابية وفاز المستقلون المدعومون من حركة حماس بـ(٤) مقاعد وشكلوا ما نسبته ٣% لتصبح المقاعد الموالية لحركة حماس (٧٨) مقعداً ، أي ما نسبته ٥٩% من مجموع مقاعد المجلس التشريعي، أما حركة فتح فقد حصلت في هذه الانتخابات على (٤٥) مقعداً وشكلوا ما نسبته 34% من هذا المجلس، حيث حصلت على مستوى الدوائر الانتخابية على (17مقعداً، في حين تمكنت الحركة من الفوز بـ (٢٨) مقعداً من مقاعد القوائم الانتخابية[٣].

ثانيا: انوع التحديات التي تواجه التغيير الجذري

بدءا ينبغي التأكيد على بديهية اساسية، وهي ان القوى المقاومة للتغيير موجود في كل زمان ومكان، وهي موجودة داخل كل مجتمع، وحيثما وجد التغيير توجد هذه المنظومة[٤]. ومنذ البدء، لا بد من الاعتراف بأن هناك صعوبات نظرية ومنهجية وعملية أيضاً في تحديد التهديدات والأخطار الأمنية التي تواجه الثورات، وتنجم هذه الصعوبات في تحول النسق النظمي لمستويات التفاعل والتحليل المختلفة، فعلى المستوى المحلي، تخضع عمليات صناعة القرار السياسي لإعادة صياغة تمر بعملية تنافس وصراع، حسب القوة أو القدرة لدى الثوار والمضادين لهم، فتمر عملية التحول والانتقال الجذري بتغير الكثير من عملية صنع القرار السياسي، بما تظهره المرحلة من ضبابية في هرم العلاقة القائمة، وهذه العلاقات هي على قدر كبير من الأهمية والحساسية في صياغة محدّدات التغيير ومحتواه، وإن كانت أكثر تأثراً

---

[١] – عز الدين سامي كساب، تجربة حركة حماس في الحكم وانعكاساتها على استراتيجية التحرير لدى المقاومة الفلسطينيّة، رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الدولة والحكم الرشيد، اكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، غزة، ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤م، ص ٦٦.

[٢] – ناهض زكي جعرور، انعكاس المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية على التجربة السياسية لحركة حماس2006 (م– 2014م)،رسالة ماجستير غير منشورة في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الاقصى، ٢٠١٥م – ١٤٣٧ هـ، ص ٤١.

[٣] – معتز سمير الدبس، مصدر سبق ذكره، ، ص ٨٧.

[٤] – عبد السلام ابراهيم بغدادي، النظم السياسة العربية، ط١، دار الكتب العلمية، بغداد، ١٤٣٢هـ– ٢٠١١م، ص ٥٣.

بميزان القوى الإقليمي الذي يتأثر في المقابل بالتضارب بين الجماعات المنتشرة في البلاد والارتباطات والتقاطعات التي تقوم بينهم[١]. وثمة أكثر من وجه للشبه بين عموم الثورات وبين التحديات التي تقف بالضد منها، ويرى (أحمد طاهر)، رئيس مركز الحوار للدراسات السياسية بالقاهرة انه ليس مصادفة أن تشهد الثورات حزمة من التحديات الداخلية والخارجية في ضوء الأوضاع التي عاشتها تلك المجموعات والتي أدت الى اندلاع تلك الثورات[٢].
كما يذهب الى ذلك (احمد علي ابراهيم)، ويبين ان الثورات لن تستكمل اهدافها الا بعد سنوات من الصراعات الداخلية لابد ان تتخلص فيها الشعوب من نخر مرتكزات الانظمة القديمة، لذ يعد التغيير ان نجح فانه البداية فقط، بداية التحول الحقيقي نحو النظام الافضل، وبداية الطريق لتأسيس انظمة خالية من الاستبداد، ولا يتم الا باكتشاف الذات، من خلال اكتشاف مصادر القوة والضعف في المجتمع، وان الثورات كما يرى قد لا تحقق كامل اهدافها وقد تواجه مخاطر واشكالا جديدا للاستبداد في اشكال متعددة من الارتدادات، ضمن اطار من الصراع السلمي، مصحوب بعصيان مدني ربما لن تتوقف[٣].
من ذلك انه لابد ان "يدرك السياسيون أن اللعبة السياسية قد تكون لها أبعاد دولية أو إقليمية ومحلية، وفي الغالب فإن الخصائص الثلاث قد تشترك في اللعبة السياسية، وتحديد أيٍّ من الأبعاد الثلاثة السابقة داخل في اللعبة وقوته، يسمح لنا بتحديد من يتحكم في قواعد اللعبة، وهذه أخطر درجات الصراع السياسي وأهمها؛ حيث تتنافس الأطراف السياسية المختلفة الداخلة في الصراع - سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية - على وضع قواعده، وتحديد معالم الطاولة السياسية وأبعادها، وإنشاء دعائمها المختلفة"[٤].

ثالثا: تنامي القوة الداخلية المؤثرة في المشهد بعد التغيير الجذري.

واذا كان الفواعل المؤثرين في عملية التحول والتغيير يمكن معرفتهم بصورة ما، من خلال مشاركتهم الفعلية في الثورات او الانتخابات، ولكن يبقى هنالك قوى مؤثرة قد تكون شاركت او لم تشارك في عملية التغيير، ربما قد يكون قد حصل تغيير في طبيعة وشكل هذه الفواعل على صعيد التنظيم والتركيب الداخلي لها، وبشكل خاص الاحزاب والجهات المناطقية ضمن تكتل يميزها عن جمهور الشعب، وهل ازدادت قوتها ام ضعفت خلال هذه المرحلة هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى وبعد ان أصاب التغيير كل شيء كيف أصبحت تفكر هل بعقلية جديدة، اما ما زالت نفس تلك العقلية الفكرية والايدلوجية ملاصقة لهذه الفواعل، ولم تتغير او تتكيف مع ما حصل، وانها ما زالت تحمل نفس نهج وفكر المعارضة بكل سلبياتها، بالإضافة الى قلة الخبرة ومن ثم القدرة على مجابهة السلطة نفسها ومن ثم المعارضة لها، ام انها تغيرات كما تغير كل شيء وأصبحت تدرك انها لم تعد في المعارضة، وانها تواجه تحدي جديد، عند ذلك نستطيع ان نعرف كيف ستواجه هذه الفواعل التحديات، وكيف ستتفاعل معها لتجاوزها او القفز عليها ولو مرحليا، ضمن التحدي الاهم وهو التحدي السياسي.

---

[١] – يوسف محمد الصوّاني، التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، مجلة المستقبل العربي، مجلة "المستقبل العربي"، العدد ٤١٦، تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠١٣، ص ٢٢.

[٢] – صدام عبد الستار رشيد، ثورات الربيع العربي ((دراسة سياسية اجتماعية تحليلية)) أطروحة دكتوراه غير منشورة وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الى مجلس كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد في العلوم السياسية / النظم السياسية، ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م، ص ٢٠٧.

[٣] – احمد علي ابراهيم، الربيع العربي: رياح التغيير وعواصفها نحو انظمة خالية من الاستبداد، مجلة تضامن، بغداد، العدد الثالث عشر/ نيسان ٢٠١٢، ص ٦.

[٤] – حسن الرشيدي، السلفيون وقواعد اللعبة السياسية، مجلة البيان، الرياض، السنة السادسة والعشرين، العدد ٢٨٧، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م، نسخة من الموقع الالكتروني للمجلة.

ويبين (سجعان القزي) ان حركة التغيير، في كل بلد، تقوم بها أربع قوى رئيسية مختلفة الموقع والدوافع والإحجام، وهي: أولاً: الرأي العام ويطالب بالتغيير الشامل. ثانيا: الحركات التقدمية المعارضة وتأمل بولادة حكم ديمقراطي. ثالثا: الحركات الإسلامية، وأبرزها الإخوان المسلمون، وتسعى لقيام انظمة دينية. ورابعا: المؤسسات العسكري والامنية وتحاول ابقاء التغيير داخل مؤسسات الانظمة، ويضاف الى هذه القوى جهات فتنويه تختلف هوياتها ومراميها حسب خصوصية كل مجتمع وبلد. وغالبا ما تتحرك هذه الجهات بتوجيهات خارجية لضرب نقاوة الثورة وحرف اهدافها[١]. فما هو دور هذه الفئات بعد الثورة ما كان سلبا او ايجابا، ما كان منه بالانتفاضات او بالمشاركة بالانتخابات.

العامل الأول: الشعوب.

والعامل الاول هم والشعوب خاصة وقد كسرت حاجز الخوف بعد ان كانت هذه الشعوب محكومة بالخوف وبالأجهزة الأمنية والخوف، فهذه الثورات ساهمت في نقل الخوف الى الطرف الآخر أي السلطة . واذا كان الشعب بعمومه كان له حضور وان كان متفاوت قبل الانتفاضات والتي تحدت الأجهزة الأمنية والتحقت بالمظاهرات، وساهمت في إنجاح الثورة ، فان الشباب يعد المبادر الى الاحتجاج هذا الاحتجاج تحول الى ثورة كما في تونس ثم مصر، ثم انتقل الى عديد الدول العربية، هذا الاحتجاج كان وراءه جيل متعلم و مثقف بغرض التواصل مع العالم، جيل التكنلوجيا[٢].

نعم وبكل تأكيد انه زمن الشعوب بعد ان ازاحة حاجز الخوف عنها، وأصبحت السلطة بالنسبة لها لا تمثل القوة الخارقة التي لا تقهر والتي يجب مهابتها والابتعاد عنها والانزواء بين الجدران ان لم يكن تحتها، بعد ان اصبحت مقولة (كمب الحيط)، من المقولات التي اكل عليها الدهر وشرب في ظل الانظمة القمعية التي شهدها الوطن العربي خلال العقود الاربعة الاخيرة، ومن قوة الشعوب ما نجد من المشاركة الانتخابية الواسعة للجزائرين، بعد تغيير القوانين، والمناطق الانتخابية لصالح "جبهة التحرير الوطني" وعند تأجيل الانتخابات لمرتين للحد من قوة الجبة، لتلك الاسباب دعا (عباس مدني)، في ٢ نيسان ١٩٩١ الى اضراب مفتوح ردا على هذه القرارات في ٢٥ ايار ١٩٩١، وفي تصاعد للداعمين له وصل من شارك في حوالي ٩٥% من عموم الشعب[٣]. في اشارة واضحة على دور الشعب الساخط على حكوماته.

وكان لمصر عام ٢٠١٢ النصيب الاوفر في الحراك الشعبي متمثلا في الاحتجاجات والتظاهرات والاعتصامات وصولا الى احداث العنف السياسي العديدة التي ضربت البلاد واسقطت العديد ومن المدنيين والعسكريين على حد سواء, وقد تم رصد اكثر من خمسين تظاهرة كبرى على مدار عام ٢٠١٢ في ميدان التحرير وميادين مصر الاخرى بدأت بالمطالب بالقصص للشهداء مع حلول الذكرى الاولى للثورة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، ثم ما لبثت التظاهرات ان تحولت الى مواجهات مباشرة بين الشرطتين المدنية والعسكرية من ناحية وبين المتظاهرين في مناسبات مختلفة[٤]. والامر لم يتوقف بعد انقلاب ٣ تموز/ يونيو ٢٠١٣، فاذا كانت جماهير واسعة من الشعب من القوى المناهضة للانقلاب والداعمة للشرعية من الاخوان

---

[١] – سجعان القزي، تغيير الأنظمة والثورات، منشورات دار سائر المشرق، لبنان، ٢٠١٣، ص ٢٤.

[٢] – حلوز خالد، الإسلام السياسي والربيع العربي: دراسة حالة تكتل الجزائر الخضراء في الانتخابات التشريعية ماي٢٠١٢، ضمن محمد الامير احمد ومحمد كريم مصدر سبق ذكره ، ص ٩٩.

[٣] – محمد احمد فيصل العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩.

[٤] – مالك عوني، سياقة اعادة البناء: هل يمكن أن تؤسس الثورة المصرية نموذجا، مجلة السياسة الدولية، عدد ملحق رقم (١٨٧) مؤسسة الاهرام، القاهرة، يناير ٢٠١٢، ص ٣.

وغيرهم ما زالت تعلن رفضها لهذا الانقلاب رغم مرور سنة عليه، ورغم قتل المئات في ميدان رابعة والنهضة ومدن مصر الاخرى، وعمليات الاعتقال التي طالت الالف حكم وعلى اكثر من الف ومئتين شخصا منهم بالاعدام.

العامل الثاني: الشباب.

وانطلاقا من ان الثورة كما يعرفها علماء السياسة والتاريخ هي عملية تغيير شامل لأوضاع المجتمع نحو الاحسن صار الشباب العنصر الاساسي في عملية التغيير هذه، اذ من طبيعة الشباب انه يعمل على التغيير نحو ما يعتقد انه الاحسن، ومن طبيعة الشباب ايضا انه يرفض الجمود والتلكؤ في القرارات، ويدافع عن قيم يؤمن بها او قيم وافدة ربما تتعارض في مرحلة متقدمة مع ترسبات مجتمعية قائمة"[١]. مثل الشباب عنصر مهم في دعم جبهة الانقاذ الاسلامية بعد الانقلاب على نتائج الانتخابات، وخاصة في المناطق الفقيرة[٢]. اذن نحن امام جيل يمتلك القدرة والادراك والفهم، جيل يختلف عن جيل السبعينات والثمانيات، جيل استحق لقب (جيل الثورات العربية) فهذا الجيل اتسم بمجموعة من الملامح التي تراوحت ما بين انخراطه في العولمة بقيمها والياتها وافقها، وارتباطه بمحلية تكوينه السيولوجي لجهة الهوية العربية والاسلامية[٣].

العامل الثالث: الأحزاب وقوة تأثيرها بعد التغيير وتنافسها على السلطة.

يمثل الصراع على السلطة بين احقية من شارك على من التحق فضلا عن الصراع الازلي بين تيارين مهمين هما التيار الاسلامي والتيار العلماني بكل تياراتيه الليبرالية او الاشتراكية اد ابرز التحديات التي تواجه عملية التحول.

وتظهر لنا ثنائيه الاسلام والديمقراطية بعيدا عن ذلك كله فالإسلام كدين بدا تاريخيا منذ اربعه عشر قرنا من الزمان انطلاقا من ارض جزيرة العرب، والديمقراطية نظام سياسي تعود اصوله الى اليونان البعيد وترسخت جذوره مع الغرب الحديث على ضوء السيرورة التاريخية الزمنية في القرنين التاسع عشر والعشرين فما الذي يجمع بين طرفي الثنائية حتى يتم تشكيلها او تركيبها لكن غالبا ما يكون القصد من وراء ذلك هو السؤال المضمر في طياتها ويتعلق بمدى قدرة المسلمين على الانسجام مع الديمقراطية كنظام سياسي[٤]. ويرى البعض ان صعود القوى الاسلامية الى الحكم بعد ثورات الربيع العربي ادى الى إزدياد المواجهة بينها وبين القوى المدنية المتمثلة بالقوى الليبرالية والعلمانية والقومية بشكل كبير، على اعتبار أن الثورات العربية قامت على أكتاف الشباب العربي الذي ينتمي معظمه الى تيار الدولة المدنية الحديثة الساعية الى التغيير ، وأن ما حدث يعد بمثابة سرقة لثوراتهم حسب اعتقادهم باعتبار أن الإسلاميين لم يكونوا في بداية الثورات متحمسين كثيراً لفكرة التغيير الجذري للنظام وعدم قدرة هؤلاء الشباب على القيام بذلك ، ولكن ما أن حدث التغيير وبدأت ملامحه تظهر للعيان حتى سارع الاسلاميين الى تغيير موقفهم بسرعة

---

[١] – وصال العزاوي. الثورات العربية واستحقاقات التغيير: دراسة تحليلية حول أسباب انهيار النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ١٧١.

[٢] – محمد احمد فيصل العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ٦١

[٣] – وصال العزاوي. الثورات العربية واستحقاقات التغيير: دراسة تحليلية حول أسباب انهيار النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٠.

[٤] – الكر محمد، حركات الاسلام السياسي واشكالية الدولة العميقة في دول الربيع العربي دراسة مقارنة في المآلات وآليات التعامل، ضمن محمد الامير احمد ومحمد كريم مصدر سبق ذكره، ص ٦٤.

واصطفوا الى جانب الثوار المنتفضين في ساحات الاعتصام والتحرير [١]. وكذلك فعلت باقي القوى الليبرالية واليسارية وغيرها من الاتجاهات التي لم تؤيد تلك الانظمة أو حتى من ايقنت لاحقا ان هذه الانظمة اصبحت من الماضي.

ويذهب العلمانيون ابعد من ذلك كما يرى البعض بان الانشقاقات والانقسامات داخل البنى الحزبي للتيار الاسلامي ويبين من يرى أن التيارات الإسلامية لم تولد لأصل ممارسة العمل السياسي، بل إن نشأتها داخل المجتمعات كانت لأساس دعوي وإرشادي ودينـي وتعليمي، وكانت تحمل في أبجدياتها مضامين رئيسة تتعلق أساسا بحماية المرجعية الدينية وإعـادة الهيبـة للمـوروث الإسلامي وتنقية العقائد مما شابها من فساد نتيجة إعراض الناس عنها أو وجود المجتمع في حالة عدم اتحاد وانسـجام كحالة المجتمع الجزائري إبان فترة الاستعمار، وعليه أمكن رمي تيار الإسلام السياسي بعدم حيازته الخبـرة والتمـرس التي تجعله في منأى من الأفول بعد التوهج وتحميه من محاولات تغييبه القسرية أو تجاهلـه مـن طـرف النظـام أو مؤسساته، فكان بذلك لقلة تجربته وأن تعاطي السياسة ليس أصلا فيه أهم الأسباب التي جعلـت العديـد مـن حركاتـه تتعرض لانشقاقات وانقسامات داخلية، والانشقاق الحزبي هو "أحد أوجه الصراع السياسـي علـى المسـتوى الـداخلي للحزب، ويظهر من خلال إحداث شرخ داخله يؤدي إلى ظهور حزب أو مجموعة أحزاب"[٢]. وهذا امر غير منطقي ولا له علاقة بكون الاحزاب اسلامية او غير اسلامية وعلى العموم ، فإن الحقيقة التي لا يمكن انكارها أن التيارات الاسلامية باتت جزءاً رئيساً من الطيف السياسي في المجتمعات العربية ومن ثم لا يمكن تجاهل دورها ولا نفوذها ولا شعبيتها وإنما ينبغي التعامل معها من هذا المنطلق"[٣]. وان من شارك في الانتفاضات كانوا من جميع الانتماءات، وأنها ليست من صنع الإخوان المسلمين بل هم شاركوا فيها بنسبة معقولة وعملوا على حمايتها من العنف المضاد الذي مورس ضدها من الحكومة والأجهزة الأمنية[٤]. وهكذا ستغدو الصراعات السياسية والاجتماعية اكثر عنفا وعمقا، مما كان متصورا له في دول الربيع العربي، فالقضية تجاوزت إقامة نظام "ديمقراطي" جديد محل النظم الاستبدادية القديمة، لتحول التنافس الى صراع على السلطة من ناحية، وصراعات على مقدرات الدولة من ناحية أخرى، لسعي كافة القوى السياسية إلى إثبات وجودها، وحجز غنيمتها في النظام الجديد، ليس فقط من خلال آليات التحول القائمة على المنافسة السياسية، وانما الاستمرار في الحشد الثوري أيضا متى ما تأثرت مصالحها، بل وقد يتطور الامر الى استخدام العنف ان تطلب الامر، والتي ربما يؤدي التمادي فيها ليس إلى إجهاض الثورة بل الى تدمير البلاد.

العامل الرابع: دور المؤسسة العسكرية في افشال التحول.

رغم مرور السنوات وتعرض المنطقة العربية للعديد من التغييرات، إلا أن دور الجيوش في مختلف دول المنطقة يبقى حاسما إذ لم يقتصر على الدفاع عن سلامة البلاد ووحدة أراضيها، بل امتد ليدخل في لعبة السياسة ويعمل على تغيير مجريات الأحداث الداخلية. وتنامى هذا الدور وتزايد بشكل كبير في ظل ما يحدث في المنطقة من تخبط وتنافس بين التيارات العلمانية فيما بينها واعلان حربها على التيارات الاسلامية بكل مشاربها، فوجد بعض القادة العسكريين ان الفرصة ربما تكون مواتية اكثر من أي وقت للقفز على المشهد

---

[١] – صدام عبد الستار رشيد. مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٤.

[٢] – جيدور حاج بشير، مأزق الإسلام السياسي في الجزائر: دراسة تحليلية عن تراجع الأداء السياسي للأحزاب ذات التوجه الإسلامي، مجلة دفاتر السياسة والقانون (الجزائر) ، العدد ١٩، جوان ٢٠١٨، ص ٢٩٤.

[٣] – صدام عبد الستار رشيد. مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٥.

[٤] – بوجحفة رشيدة، مصدر سبق ذكره، ، ص ١٤٥.

واستلام السلطة، بما تمتلكه المؤسسة العسكرية من قوة ضبط وولاء للقادة، وربما هي القوة الوحيدة المنظمة بشكل جيد، بعد رحيل الأنظمة السابقة، وفي نفس الوقت قدرتها على لاستفادة من رجالات النظام السابق.

١- الجيش الجزائري.

بعد فوز جبهة الانقاذ ادرك الجيش خطورة فوز جبهة الانقاذ الاسلامية واحتمال كبير ان تفوز في الجولة الثانية الامر الذي ادى الى تدخله والقيام بالانقلاب العسكري، لذلك حل البرلمان في ٤ كانون الثاني ١٩٩٢، بحجة ان الجيش هو حامي الدستور فكان عليه القيام بالانقلاب لحماية "الديمقراطية"، واجبار الرئيس "الشاذلي" على الاستقالة لتفادي الذهاب الى الجولة الثانية في ١١ كانون الثاني ١٩٩٢، وتم حل مجالس البلديات المنتخبة في عام ١٩٩٠، واعلان حالة الطواري، واعتقال قادة واعضاء الجبهة باعتبارهم خطر على الامن العام، وفي نهاية ١٩٩٢ وبعد حملة الاعتقالات التي طالت الكثير من اعضاء الجبهة، انطلقت العمليات العسكرية وصعودهم الى الجبال بعد وتشكيل "الجيش الاسلامي للإنقاذ"[١]. أن تدخل المؤسسة العسكرية مباشرة في الحياة السياسية لوقف المسار الأنتخابي ادى الى ما يسمى في العلوم السياسية بـ(أنغلاق النظام السياسي) الذي يؤدي الى تطرف واستخدام المعارضة للسلاح حيث خرجت من الجبهة تنظيمات عسكرية تشكلت من فئة الشباب التي كانت بدورها مهمشة داخل (الجبهة)، فمع اجبار المؤسسة العسكرية الرئيس (بن جديد) على الأستقالة والغاء الأنتخابات وحل جبهة الأنقاذ بالأعتماد على المادة ٣٣ من قانون الجمعيات السياسية الصادرة عام ١٩٨٩م بعدها تشكل خطراً على النظام العام تبعه حملات واسعة لأعتقال اعضاء الجبهة ، ولد ردود افعال من جانب المعارضة الإسلامية باستخدام العنف المسلح لمواجهة النظام أولاً الذي انتقل فيما بعد ليطال الشعب والمجتمع الجزائري بأسره[٢].

٢- دور الجيش المصري.

دار الكثير من الكلام كيف أن تركيا قد توفر نموذجًا يمكن لمصر ما بعد الثورة أن تحذو حذوه؛ فلديها نخبة عسكرية علمانية مؤيدة للغرب تفرض نفوذها على جماعة الإخوان المسلمين الصاعدة بقوة والمناهضة للغرب بشراسة"[٣]. وهل صحيح ان "اطاحة" الرئيس المصري محمد مرسي قادة المجلس العسكري كانت ضربة اختصرت في يوم ما حدث في سنوات في تركيا على يد الاسلاميين من تحجيم لدور الجيش التركي وابعاده عن الحياة السياسية؟"[٤]. ام هو استعجال لم يحسب حسابه، وان هذا الفعل هو ما اظهر او عجل بظهور المؤسسة العسكرية المصرية من جديد وفرضت كلمتها على الشارع والساحة السياسية، وهي صاحبت الدور الاول والاخير في الحياة السياسية المصرية منذ انقلاب تموز ١٩٥٢.

"تحت عنوان الانفتاح السياسي والاقتصادي تم تفكيك مؤسسات نظام ثورة ٢٣ تموز/يوليو، مع المحافظة على الدور المركزي للجيش، ومع تعزيز ملحوظ لدور قوى الأمن وأجهزته. تم تحييد القوى المؤيدة لنهج

---

[١] – محمد احمد فيصل العبيدي، مصدر سبق ذكره. ص ٦٢.

[٢] – سناء كاظم كاطع مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠.

[٣] – جون آر برادلي، ما بعد الربيع العربي :كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط، ترجمة شيماء عبد الحكيم طه،ط١، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠١٣م، ص ٧٢.

[٤] – أمينة ابو شهاب. العرب بعد الربيع العربي، مركز الخليج للدراسات– دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، ٢٠١٢، ص ١٥٠.

عبد الناصر وتأجيج الصراع والتنافس بينها وبين التيارات الاسلامية"[١]. وانها لم تعد تحتكم على المشهد السياسي فقط، بل على المشهد والوضع الاقتصادي، بما تمتلكه من مؤسسات صناعية وشركات تنجيم وشركات بناء الدور والطرق والجسور، وبالإضافة الى الامتيازات التي تمتلكها في الحصول على العقود الحكومية تمتلك الحصانة والإعفاء من التجاوزات القانونية والفساد المالي والاداري في ادارة المشاريع المحالة اليها. فضلا عن المساعدات الخارجية حيث تزيد المساعدات الامريكية وحدها اكثر من مليار وثلاثمئة مليون دولار، تختص المؤسسة العسكرية وحدها التصرف بها كما هو حال الميزانية التي تكون من رقم واحد لا يحق لاحد حتى من مجلس الشعب معرفة كيفية صرفها، كل هذه الامتيازات يصعب معها تصور دور هامشي للجيش المصري في الحياة العامة والسياسية منها بشكل خاص.

في٣ يوليو ٢٠١٣ قام الجيش المصري بانقلاب عسكري تحت قيادة عبد الفتاح السيسي وعزل الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي وعطل العمل بالدستور وقطع بث عدة وسائل إعلامية وكلف رئيس المحكمة الدستورية عدلي منصور برئاسة البلاد وتم احتجاز محمد مرسي، وصدرت أوامر باعتقال ٣٠٠ عضو من الإخوان المسلمين وجاء تحرك الجيش بعد سلسلة من المظاهرات للمعارضة المصرية طالبت بتنحي الرئيس محمد مرسي[٢]. حيث تم ترسيخ دور المؤسسة العسكرية، مع استقواء فريق سياسي بها لإقصاء فريق آخر، وقيام المجلس العسكري بالتدخل لملء ما اسماه "الفراغ الناتج عن صراعات السياسيين" والحفاظ على مصالحه، نظريًا، واصطف الجيش مع القوى المدنية ضد التيار الإسلامي، ورَسَمَ مسارًا سياسيًا من دون الإسلاميين، بل واعتمد سياسة إقصائية تجاه حركة الإخوان المسلمين وحلفائها، ولاحقًا ضد كل القوى المحسوبة على الثورة[٣].

العامل الخامس: قوة وتأثير القبيلة والأقليات على المشهد ما بعد التغيير.

تلعب العوامل الثقافية دوراً بارزاً ومؤثراً على الإصلاح السياسي اما بدفع مسيرته إلى الأمام أو العكس بوقف وإعاقة عملية الإصلاح ، ذلك أن تركيبة المجتمع ومؤسساته وقيمه وأنماط سلوكه ، لها دور مباشر في التأثير على الإصلاح سلباً أو إيجاباً[٤]. لذلك ومما لاشك في ان ازمة الهوية تحدث عندما يصعب جمع افراد المجتمع كافة في بوتقة واحدة تتجاوز انتماءاتهم التقليدية الضيقة، وتتغلب على اثار الانتقال الى المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة، بحيث يشعرون بالانتماء الى ذلك المجتمع، ويحدث ذلك عندما تشعر احدى المجموعات المكونة للمجتمع بما يسمى بـ "الحرمان النسبي" اي شعورهم بحرمانهم من حقوق يتمتع بها اشخاص اخرون في المجتمع نفسه[٥]. وهكذا اطلت القبائل والطوائف والمذاهب بعد ردح طويل من الخمول كأنها ((خلايا نائمة)) بلغها الأمر بالتحرك، وحافظت الانتفاضة على سلميتها في مكان وفقدت أعصابها في

---

[١] – زياد حافظ، ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل، ضمن جميل مطر وآخرون، تحرير عبد الإله بلقزيز، رياح التغيير في الوطن العربي: حلقات نقاشية عن مصر – المغرب –سورية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١م، ص ١٩.

[٢] – بشير محمد النجاب، ثورة ٢٥ يناير وصعود حركة الاخوان المسلمين في النظام السياسي المصري، ضمن محمد الامير احمد ومحمد كريم مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٧.

[٣] – مستقبل النظام السياسي المصري: التحديات والمسارات، المعهد المصري، د. م، ٢٠١٦، ص ٤.

[٤] – امين مشاقبة. معوقات أصلاح السياسي في الوطن العربي ، ورقة غير منشورة مقدمة إلى ورشة عمل أصلاح السياسي – مركز الرأي للدراسات ، عمان – سبتمبر ٢٠٠٥.

[٥] – اسامة الغزالي حرب. مستقبل الصراع العربي –الإسرائيلي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور العرب والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ٣٤.

آخر، وتكاثرت عناوين المعارضة وقل خرابها وسكت السياسة وتكلم الرصاص، وتزايد الشهداء ومركب التشييع، وارتفع في الاعلى سؤال الغد واشتد القلق...الخ. جرت مياه ذلك كله وما برحت، لكن شيئا واحدا وحيدا أحدا لا يتسرب اليه الشك، وهو اليقين الذي لا يقين يشبهه: ان غدنا لن يشبه أمسنا، وان القادم غير الذي انصرم، فقد تغير في حياتنا ويومياتنا الشيء الكثير"[١]. وان تسييس الافكار المرتبطة بالانتماء العرقي او الطائفي على نطاق واسع بصورة تقسيمية، أدى الى تجزئة اجهزة الدولة على اساس عرقي وطائفي، كما اصبح الوضع في العراق يناقش ويبنى مع التركيز بصورة متزايدة على مسألتين أساسيتين: الاولى هي الدين والطائفة، والثانية هي العرق[٢].

المطلب الثاني: التحديات والاسباب السياسية لفشل عملية التحول

ان الانتفاضات بإسقاطها الدكتاتوريات وضعت سؤالا محرجا امام أحزاب المعارضة والاحزاب الكلاسيكية: اين دورها، وما هو موقعها في الخريطة السياسية الجديدة؟! تلك التي ظلت تلوك خطابها ولغتها الخشبية عقودا من الزمان سواء كانت شيوعية أم قومية أم إسلامية[٣]. وثمة مشكلة اخرى تواجهها الثورات، لا تأتي من بنية السلطة، بل من السياق العالمي الذي نندرج فيه الآن، فالمجتمعات البشرية تنخرط اليوم، في واقع كوني فائق هو التنوع والتعقيد في بنيته وتركيبه، ومن الالتباس والتشابك في مستوياته وروابطه، ومن الحراك المتسارع في صيرورته ومآلاته[٤]. ولذلك فالثورات امامها طريقا طويلا لتكريس المفاهيم التي انطلقت من أجلها، وعلى هذا الطريق ستواجه الكثير من العوائق منها[٥]:-

١- احتمال الثورات المضادة، وهذا الامر عرفته الثورات التاريخية كافة، وبعضها استطاع اجهاض الثورات.

٢- الانشقاقات والخلافات بين القوى السياسية التي قادت الثورة، فكل منها بعد تجاوز الهدف الجامع بإسقاط النظام، سيعمل على تحقيق مكتسباته الذاتية، ومثل هذه المسالة تبقى في سياقها السليم، ما لم يندرج هذا الطرف أو ذاك في مغامرات الاقصاء والالغاء.

٣- مخاطر التعويل على العامل الخارجي من القائمين على الثورة والواقفين ضدها، واثر ذلك في تركيب التحالفات الداخلية أو في اعادة بناء النظم السياسية وعلاقتها الخارجية.

٤- هواجس الطرق على ابواب الولاءات الفرعية، مثل القبلية والعشائرية والجهوية والمذهبية والطائفية، فهذه الولاءات إذا أعيد أحياؤها ولجأ أليها بعض الأطراف للاستقواء بها ستطفأ بقعة الضوء التي سطعت في الفضاء العربي وأنارت الطريق نحو بناء الدولة الوطنية الجامعة.

---

[١] – عبد الإله بلقزيز، مقدمة، ضمن جميل مطر وآخرون. تحرير عبد الإله بلقزيز، رياح التغيير في الوطن العربي: حلقات نقاشية عن مصر– المغرب –سورية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١م، ص ١٠.

[٢] – جاريث ستانسفيلد ، العراق، الشعب والتاريخ والسياسة ، ابو ظبي ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط١–٢٠٠٩ ، ص ٦١ ، وبعدها بتصرف.

[٣] – عبد الحسين شعبان. تونس– مصر: اسئلة ما بعد الانتفاضة، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥٣،٥٤.

[٤] – علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: من المنظومة الى الشبكة، ط٢، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م، ص ١٢٣.

[٥] – توفيق شومان، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٨٦، نيسان ٢٠١١، ص ٣٥. ص ١٣٠.

هذا يضعنا امام واجب ببيان هذه التحديات بصورة اكثر دقة، لمعرفة كيف يتم الوصول الى تحقيق اهداف التحول نحو الافضل، لكي تمتلك السلطة الجديدة من وصل للسلطة لمقومات البقاء ومجابهة التحديات ومن هذه التحديات التي تواجههم هي:-

١- غياب البعد الاستراتيجي المستقبلي للثورة.

كان مفهوم الاستراتيجية يقتصر على مجال الحرب، الا انه اليوم لم يعد مقتصرا على العلوم العسكرية فقط، بل أصبح فناً يزاوله الجميع، وظهرت الاستراتيجية الشاملة للدولة التي بدأت تتفرع منها الاستراتيجيات الفرعية الأخرى حسب مجال العمل او الاختصاص، كالاستراتيجية السياسية تمثل إعداد الخطط والمبادئ الكفيلة لتحقيق سياسية الدولة، إذ أصبحت المبادئ كالخطط التي تعتمدها الدولة في تصريف شؤونها، في المجال الداخلي والخارجي[١]. ويذهب (عبد القادر محمد فهمي) الى أن الاستراتيجية في جوهرها علاقة بين وسط واهداف، وان احد اهم جوانبها هو القدرة على تجسيد وتكييف الموارد والامكانيات المتاحة بالعمل على استخدامها بالطريقة التي تخدم تحقيق الاهداف المرسومة، وبنسب متفاوتة ولكن مقبولة[٢]. اذا فالاستراتيجية في بعض استخداماتها هي تعبير عن التوجه العام أو المسار الذي يربط بين الأهداف العامة المرتبطة بالغايات وبين النقطة التي نقف عندها؛ بمعنى هو انتقال بين واقع حالي وواقع مأمول، وكل ذلك مبني على تشخيص حقيقي للواقع يستفيد من الفرص المتاحة ويعزز مواطن القوة ويحارب التهديدات ويعالج مواطن الضعف، كذلك تتوافر فيه رؤية وغاية نهائية وحالة تميز الوحدة عن غيرها من الوحدات، بمجموعة من الأهداف والغايات لتحقيق هذه الرؤية، فالحركة الاستراتيجية تقتضي دراسة أطراف الصراع وعناصر القوة والضعف فيها وترتيب الأهداف للوصول إلى الغاية المنشودة وتحديد مسارات العمل[٣].

ومن بين وجوب الالتزام بالستراتجية ان تكون بين من يشرع من الحكومات لفسح المجالات للمعارضة ان تشارك بالانتخابات، ولكننا نجد ان ما يشرع القوانين ليس الا لذر الرماد في العيون ويرى البعض أن استعمال مصطلح الجمعية الذي جاء في دستور الجزائر لعام ١٩٨٩ بدلا من حزب يرمي إلى ثلاث أمور، اولها، تضييق مجال ونفوذ التعددية لينحصر دورها في المعارضة دون المشاركة الفعالة والمؤثرة، ثانيهما، استبعاد انتعاش أو قيام أحزاب معينة، ثالثهما، افتراض عدم وجود أو قيام أحزاب مؤهلة وقادرة على خوض معركة المنافسة السياسية[٤]. ويأتي ذلك القانون لكون الاعتقاد السائد عند النواب بأن جبهة التحرير تفوز بجميع المقاعد أو اغلبها نظرا لما تتمتع به من هيكلة وتنظيم على المستوى الوطني[٥]. ولكن لفشل هذه الستراتيجية لدى الحزب الحاكم وعدم قدرته على حساب مكانه لدى الشارع رغم خسارته الانتخابات المحلية، لذلك تم الاعلان عن الغاء الانتخابات التشريعية بانقلاب عسكري. واذا لفشل كل الحسابات تم الغاء التحضير للدور الثاني عندما فاجأ رئيس الجمهورية الجميع بتقديم استقالته بتاريخ ١١ جانفي ١٩٩٢ وأثبت المجلس الدستوري الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية والتصريح باقتراح بشغور البرلمان عن طريق الحل مما تسبب في أزمة دستورية، وبذلك تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة وإنشاء مجلس استشاري بدلا من البرلمان في ٤ فيفري ١٩٩٢. وقام وزير الداخلية برفع دعوى أمام الغرفة الإدارية للمطالبة بحل

---

[١] – كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، ط ١، الدار العربية للعوم الناشرين، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٦٠.

[٢] – عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٩.

[٣] – حسن الرشيدي، مصدر سبق ذكره،.

[٤] – أحمد سويقات، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤.

[٥] – المصدر السابق، ص ١٢٥.

الجبهة الإسلامية للإنقاذ ،التي أصدرت في النهاية قرارا بالحل في 4 مارس ١٩٩٢ ، والذي أيدته المحكمة العليا بقرارها الصادر في ١٩٩٢/٠٤/٢٩ وعلى إثر ذلك صدرت عدة مراسيم لحلها[١]. لتنقل الجزائر لمرحلة العنف لفشل استراتيجية الحكومة في التعامل مع ازمة الخبز لعام ١٩٨٨، واصدارها للإصلاح لم تلتزم بها ما ان خسرت الانتخابات.

وذات الفشل الاستراتيجي نجده في الحالة الفلسطينية، ذلك عندما جاءت نتائج الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦م صدمة كبيرة للأطراف الفلسطينية كونها أفرزت نتائج غير متوقعة للجميع، فمحليا و لقد تفاجئت حركة حماس أيضا بحجم الفوز، حيث كان من الصعب عليها الانتقال من المعارضة إلى مقاعد الحكم، وهذا الالتباس أدى إلى تأزم النظام السياسي الفلسطيني، وحالة الاشتباك السياسي، إلى أن تحولت في النهاية إلى اقتتال داخلي، نتج عنه تقاسم للنظام السياسي الفلسطيني، إذ سيطرت حركة "فتح" على الضفة الغربية وسيطرت حركة "حماس" على قطاع غزة[٢]. والامر ينطبق على حركة فتح فلم يكن من السهل عليها الانتقال إلى مقاعد المعارضة، وبين هذا وذاك دخل النظام السياسي الفلسطيني حالة من الإرباك السياسي والإعلامي[٣]. ويضاف لذلك ان مبدا حماس الرافض للمشاركة في الانتخابات في ظل الاحتلال ، ولكنه في عام٢٠٠٦م حصل تغيير واضح في ستراتيجيه السياسية تغييراً فقرر الدخول الانتخابات التشريعية الثانية رغم أن المجلس التشريعي والسلطة لازالا قائمين وفق اتفاق أوسلو ومازال الاحتلال محاصراً لغزة ومحتلاً للضفة الغربية ، فما الذي استجد لدخول حماس المجلس التشريعي[٤]. أي ان حسابه للتأثير العامل الخارجي لم يكن بالمستوى المطلوب لمعرفة ما ستؤول اليه الامور.

والامر لا يختلف كثير في مصر فيلاحظ أن مرحلة رئاسة مرسي كشفت عن عدة أمور منها عدم وجود برنامج واضح أو رؤية استراتيجية فعلية "للجماعة، وأن مشروعهم كان عن عبارة عن مجموعة أفكار تفتقد في كثير منها إلى الآليات[٥]. من ذلك التحديات التي توجه كل التيار الاسلامي المشارك في الانتخابات عملية صياغة الدستور وضبط مضامينه من التحديات التي واجهت وتواجه حركات الاسلام السياسي وذلك من خلال طبيعة الجدل القائم في المسائل الدستورية لاسيما فيما يتعلق بتطبيق الشريعة الإسلامية واصرار العلمانيين والتيارات الأخرى على الابتعاد عن ذلك المخالفة لتوجهاتهم، وكذلك في اختيار نظام الحكم يعد تحديد طبية نظام الحكم للدولة المدنية الجديدة تحديا حقيقيا يواجه حركات الاسلام السياسي والائتلاف الحاكم معها في الفترة الانتقالية وما بعدها بين داعين الى تطبيق النظام الرئاسي او المناصرين النظام البرلماني او الجمع بينهما[٦].

وتأتي هذه الاستراتيجية الفاشلة من سياسة أساليب للتلاعب في عملية الانتخابات - أو ما يسمى في أدبيات السياسةof technology" -"manipulation بغرض تحقيق مقاصد غير تلك التي ترجى من الانتخابات الديمقراطية، وعلى رأسها الحصول على الشرعية أمام الجماهير والتخفيف من حدة الضغوط المطالبة

---

[١] – المصدر السابق ص ١٢٥.

[٢] – ناهض زكي جعرور، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨.

[٣] – المصدر السابق، ص ٤٨.

[٤] – معتز سمير الدبس، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤.

[٥] – بوجحفة رشيدة ، مصدر سبق ذكره، ، ص١٥٢.

[٦] – الكر محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠.

بالإصلاح واحترام حقوق الإنسان في الداخل والخارج. وفي المنطقة العربية لم تؤد الانتخابات التي تجريها بعض أنظمة الحكم إلى انتقال ديمقراطي واحد، ناهيك عن تحول ديمقراطي حقيقي[١].
ومن هذا يتضح ان غياب البعد الاستراتيجي المستقبلي للحكومة وللثوار معا كان سببا لمشكلة كبرى التي تواجه التحول، لذلك نجد التحول في الامثلة التي ذكرناها قد وقعت في مازق الغرور، خاصة اذا ما بني التصور إن تغيير المجتمع مسالة بسيطة، هنا يظهر تحدي النظرة المستقبلية لتطور المجتمع، فتغيير المجتمع ثقافيا واجتماعيا ليس مهمة سهلة، وهذا البعد الاستراتيجي المستقبلي يحتاج لتطور التركيبة الذهنية والسلوكية للمجتمع ويحتاج لوقت طويل، وقد تبين من دراسة الثورات إن سقوط النظام اسهل كثيرا ونسبيا من بناء نظام جديد، كما تشير تجربتي دول الربيع العربي[٢]. واهمية الاستراتيجية تتجسد حين تثور الشعوب، فهي لا تفكر بلعبة الامم، ولا بالنفط والغاز وبواطن الارض، بل بالخبز والحرية، بالكرامة والعدالة، وبمجتمع جديد، يحمل غد افضل، فيه ضمان لمستقبل اولادها، الثورة تكون "كسكرة"، وبعدها يبدا التفكير، لكن المهم الا تطول السكرة فتقمع الانظمة الثورة، والا تطول فترة قمع الانظمة للثورة فيحصل تدخل خارجي، فالمجتمع الدولي المعاصر يتغاضى عن الحروب لا عن المجازر (مبدئيا)[٣].

٢ـ فقدان القيادة

إن غياب الرؤية بعد التغيير بين الجماعات المتصارعة سواء من وصل الى الحكم ومن ارتكن الى جانب المعارضة أو ارتكن صامتاً سوف تؤدي الى المزيد من الحراك والاستمرار من شأنه أن يعطل الاستقرار وما يبتغيه النظام الحاكم الجديد من وجوب فرض نفوذه. ولذلك فان من اولى التحديات التي تمنع رسم استراتيجية واضحة المعالم، وتشتت الافكار والروى من على صفحات الجرائد، ومنابر الاعلام من الفضائيات الى الانترنيت ومواقع التواصل الاجتماعي بكل مسمياتها، هو عدم وجود قيادة موحدة تجمع كل القوى المؤثرة التي شاركت بالثورة، فضلا عن التخوف من أن لا يتحقق الاجماع بين القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة التي ساهمت في اسقاط النظام[٤]. وهذه احدى الاشكاليات التي تواجه اغلب الثورات، وان كانت جهة واحدة وتحمل ذات الفكر؛ فكيف بالثورات الشعبية متعددة القيادة.
ويرى البعض ان هناك نقطة قد تصيب مسار الثورات وهي ضمور دور الدعاة الحزبيين الأيدلوجيين، العقائديين[٥].
وان غياب الايدلوجية والقيادة الكارزمية التي تصاحب انطلاق الثورة، وليس المقصود القيادة التي تركب الموجة وتسرق الثورة، بل القيادة التي يمكن اعتبارها هي صاحبة الرؤيا التي تقود الجماهير ولا تنفصل عنها، فرغم ان التنوع يعد عامل قوة وتأثير في مجريات الثورات وما تصل اليه من تغيير الا ان هذا التنوع، ان كان يفتقد لهذه القيادة التي تحظى برضا الجميع او حتى بطيف واسع ممن خرجوا في بداية الثورة، لا شك سيكون نقطة ضعف بعد التغيير؛ فيأتي الضعف بما يحمله من نظرية الخوف من الأخر، والخوف من تبوء القمة من قبل أشخاص لا هم لهم إلا التسلق على أكتاف ورقاب (ودماء) الآخرين.
والتخوف ايضا من وجود الزعيم للثوار والذي يمثل الرمز او الزعيم المخلد او الملهم المخلص، لان يصبح لاحقا "معبودا" ومقدسا، وفوق حدود النقد، واذا لم يكن لهم نصوص مقدسة أو مقولات خالدة؛ فتوجههم ينطلق من الواقع

---

[١] – بشير محمد النجاب، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٢.
[٢] – خير الدين حسيب، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٨٦، نيسان ٢٠١١ ص ١٠.
[٣] – سجعان القزي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩.
[٤] – خير الدين حسيب، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢.
[٥] – عبد الحسين شعبان، تونس– مصر: اسئلة ما بعد الانتفاضة، ضمن جميل مطر وآخرون. تحرير عبد الإله بلقزيز، رياح التغيير في الوطن العربي: حلقات نقاشية عن مصر– المغرب –سورية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١م، ص ٥٢.

المعقد برفع شعارات واضحة ورمزية وواقعية في آن واحد[١]. وهو كما بينا فان الوضع يحمل جانبي القوة والضعف وهو قمة التحديات الواجب تجاوزها لاحقا، وليس قبل أو أثناء الثورة، لان ذلك كان مرتبط بعملية التغيير من عدمه، وعندما تحقق التغيير بتلك الأماني والإمكانيات، فان مجابهة ما بعد التغيير هو الأهم والذي يشكل معضلة ليس لنا كباحثين وإنما كجزء من الشعب الواجب علينا البحث فيه، ألا وهي القيادة وهل يمكن تجاوزها مستقبلا دون ان تؤثر على اهداف القائمين عليها. ونرى ان هذا الشك من وجود الزعيم المقدس نابع من فقدان الثقة بالأخر والذي ولد عبر تراكمات من الزمن والافكار التي بنيت نتيجة التشويه للأخر من قبل الحكومات السابقة او ما يبثه الاعلام الحكومي او المعارض وحتى الاعلام الغربي الذي اصبح صوته مسموع اكثر مما يسمع من الاخر بجلسات حوار مفتوحة لا تسبقها أي شروط.

وفي الجانب الاخر فمع اندلاع الثورة وانتشارها وتجاوزها مرحلة الانتفاضة المحدودة، قد يجد السياسيون المعارضون من كل الاتجاهات - سواء كانوا منظمين أو مستقلين- أنفسهم أمام تحدٍّ لم يعدوا له العدة، وليست عندهم مساحات واسعة ليتحركوا من خلالها، لان الجماهير التي تخرج في اغلبها لا تكون منظمة ولا تتّبع فكراً أو تنظيماً محدداً ليتم التأثير عليها أو توجيهها، بل إنها في انقطاع شبه تام عن الجماعات والأحزاب، وان مثل هذه الجماهير لا تخرج تلبية لدعوة السياسيين او الناشطين[٢]. وهذه من التحديات المهمة والمؤثرة التي تواجه من يتولى السلطة لاحقا لان عليه ان يراعي مطالب وطموح كل هذا التنوع، ومن ثم ينال قناعاتهم، وربما لينالها قد ينجر لاستخدام العنف فيخسر شرعيته ومشروعيته والعودة لنقطة الصفر، او ان ستستمر المظاهرات والاحتجاجات فتمنعه من تحقيق اهدافه.

مع ان البعض لا يرى اهمية القيادة مستشهدا بمقولة "الشعب يريد" تدحض هذه الرؤية الخيالية والواحدية للزعيم الملهم الذي كان يقول نعم والباقون يصمتون، ويرى اصحاب هذا الراي ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقوم على مشروع وطني يقوم على تذليل العقوبات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية وقهرها لصالح الإنسان المضطهد بعيداً عن الزعامة الفردية والشعبية التي تثير حماس الجماهير وتريد أن تقف في وجه العالم على حساب المشروع الوطني التنموي في الداخل[٣].

٣- الثورة المضادة والمقاومة للتغيير (الدولة العميقة).

فضلا عن ما ذكر من تحديات تمس البناء الثوري من داخلها؛ ويرتبط هذا بسؤال هل إن ما حصل هو ثورة كاملة، ام هي ثورة لم تستطع إن تنجز وتنهي ما ابتدأته من خطوات على طريق التغيير، ام إن قوة الدولة العميقة وما يطلق عليه "الفلول" بحكم ما امتلكوه من قوة وامكانيات يستطيعوا معه من اجهاض الثورة، من خلال الثورة المضادة، عن طريق خلق الازمات الامنية وفقدان السلع والخدمات التي كانت متوفرة على قلتها، ويبرز هذا التحدي بوجه الثورة نتيجة تغلغل الاجهزة الادارية والحكومية السابقة بكل مفاصل الدولة، من خلال المدة الطويلة التي قضاها في سدة الحكم، مما شكل طبقة من المنتفعين، والمتضررين او المتخوفين من الضرر الذي قد يصيبهم من التغيير الجديد، نتيجة اخطاء ارتكبوها او جرائم اقترفوها بأيدهم، حتى اصبح العامة ممن لم يكن لهم هم سوء الاكل والشرب داعمين لعودة النظام السابق بدعوى توفير الامن والامان وعودة مصدر الرزق على قلته، هذا بالإضافة الى شعور البعض بالحنين الى الماضي وكأنه دين في عنقه للنظام السابق يريد ان يرده اليه من خلال محاربته للتغيير.

---

[١] – عبد الحسين شعبان، المصدر السابق، ص ٥٣.

[٢] – هيثم محمد الكناني، ثورة سورية والبحث عن ممثل سياسي، ، مجلة البيان، الرياض، العدد ٣٠٩ جمادى الأولى ١٤٣٤هـ، مارس – إبريل ٢٠١٣م، النسخة الالكترونية.

[٣]– جميل مطر، أمل يتجدد في روسيا، صحيفة الشروق، الاثنين ١٨/ اذار /٢٠١٢.

ومع كل ذلك فان هنالك نوع اخر من التحديات الذي توجه الدول العربية بعد التغيير وهذه التحديات، "لا تاتي فقط من الثورات المضادة لقوى النظام الافل وفلوله، كما يخشون في مصر وتونس، بل لان الثورة تولد بذاتها ما يعمل ضدها. ذلك ان اسقاط نظام وبناء آخر محله، من اصعب الامور لغير سبب: الاول أن السلطة هي من حيث منطقها انفراد بالامر. وما من امر يخلو من اعتباط أو اقصاء بوجه من الوجوه، ولو في حده الادنى. وثانيهما: ان النظام الذي يراد تغييره يترك اثره فينا على غير وعي منا، بحيث نستعيد، عندما نمسك بزمام السلطة، بعض طبائعه الاستبدادية وممارساته المعتمة؛ تماما كما ان الواحد يتماهى مع أبيه"[١].
اذا واتساقا مع تطورات المشهد العربي الراهن ، بعد نحو عقد من موجة التغيرات السياسية التي أطلق عليها ثورات الربيع العربي ظهرت مفاهيم جديدة على الساحة العربية ولدراسته بشكل علمي ومنهجي يبتعد فيه عن التقويمات الإيجابية والسلبية التي تحيط به، والتي قد ترتقي به احيانا الى منزله الوطن والوطنية، وتهوي به احيانا اخرى الى منزله المؤامرة او الخيانة وبين هذا وذاك يجعل منه البعض شماعة لتعليق اخطاء الفاعلين السياسيين و المجتمعيين ، والتنصل من المسؤولية عن اخفاقات المرحلة الانتقالية في الدول العربية فعلى مدى العقود الثلاثة الماضية برزت مصطلحات في تحليل ومناقشه الأنظمة الاستبدادية غير الديمقراطية لعل اهمها واكثرها شهره كان مفهوم "الدولة العميقة" والذي على الرغم من الاستخدام المتزايد له فان تأصيله نظريا ومنهجيا يبدو محدودا ما جعله لدى البعض مصطلح ملتبسا غامضا، حتى ربطه البعض بسياقات نظريه المؤامرة التي تجد قبولا واسا لدى قطاعات عربيه عده شعوبية ونخبوية[٢].
لا ينتمي المصطلح نظريّاً إلى المدّونة السياسيّة الأكاديميّة، بقدر انتمائه إلى الممارسة السياسيّة التاريخيّة التي ارتبطت بتاريخ تركيا القديم وارتبط المصطلح ارتبط عمليّاً بالتاريخ التركي الحديث أواخر الدولة العثمانيّة، وتقسيم ماُسمي تركة الرجل المريض بين الدول الاستعماريّة، وبالتالي فهو مرتبط بالجماعات السّريّة والتنظيمات شبه العسكريّة، على غرار جمعيّات مثل (الاتحاد والترقي) وكذلك (تركيّا الفتاة) ثّم استمر استخدامه في سياق الأّمة التركيّة، حيث ظهرت الدولة العميقة بعد انقلاب ١٩٦٠، وتمكنت من إعدام رئيس الوزراء (عدنان مندريس) ثّم في حقبة حكم (عدنان أفرن) في السبعينيّات، وفي حكم (سليمان ديميريل)، وكذلك في عهد رئيس الوزراء (تركت أوزال) نهاية الثمانينيّات وبداية التسعينيّات[٣]. وتتطابق الرؤية التاريخية من باحث اخر، وان (سليمان ديميريل وبولنت أجاويد) قد ضاقا ذرعا من عدم وصول السياسات التي يطرحونها إلى أرض الواقع معتبرين أن ما يفصل عن تحقيق ذلك هو "الدولة العميقة". وقد فُهم المصطلح في تركيا على أنه التحالف بين العسكر وجهاز القضاء والإدارة والنقابات، وهي هياكل دائمة تربطها مصالح متشابكة فتكوّن منظومة من الامتيازات وبغرض حمايتها تقف حائلا أمام مشاريع النخبة السياسية المتغيرة على رأس جهاز الدولة، حتى أصبحت فكرة الدولة العميقة بعد ذلك ظاهرة إعلامية ومجتمعية في تركيا يفسر بها الأتراك الفساد والسياسة المتبعة تجاه المعارضة وتجاه الأقليات[٤]. ويختصرها (وائل عبد الفتاح) بقوله انها فكرة مشابهة "دولة داخل

[١] – علي حرب. مصدر سبق ذكره، ص ١٢٢.
[٢] – الكر محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧.
[٣] – عباس شريفة، الثورة والدولة العميقة، مؤسسة رؤية للثقافة والإعلام، اسطنبول، ٢٠١٨، ص ٩.
[٤] – عماد مجيد المولى، مفهوم الدولة العميقة، مجلة سطور، الأحد, ٢٨ تموز ٢٠١٣، على الرابط التالي: http://www.sutuur.com/all-articles/8837-emad.html.

الدولة"، وهي تمثل المؤسسات غير المرئية، والتي تدير الدولة من الأسفل، بعيداً عن سلطات وقرارات الرئيس او الحكومة او البرلمان[١].

وفي تعريف الدولة العميقة يعرف قاموس Cambridge على أنها: " منظمات مثل الجيش أو الشرطة أو المجموعات السياسية التي يقال إنها تعمل سرا من أجل حماية مصالح معينة وحكم بلد معا دون أن يتم انتخابه، كما يرفض البعض فكرة أن هناك حالة عميقة تحكم من وراء الكواليس كنظرية مؤامرة[٢].اذا المقصود بالدولة العميقة هي بقايا النظام السابق من المنتفعين به، ومن المتضررين من سقوطه، باعتبارهم كيان مادي وملموس غير مخفي كما يعتقد البعض، والذين يعملون على اسقاط التجربة الجديدة، مع خلال الممارسات غير القانونية، وعدم تنفيذ الاوامر والتعليمات الجديدة، واعاقة توفير الخدمات، مستغلين نفوذهم ومن خلال تمركزهم في مختلف مفاصل الحكومة والاجهزة الادارية فيها، ولا يشك ان لهم قيادة توجههم.

إن الدولة العميقة المزعومة، المؤلفة من النخب الحاكمة من الجيش والفرع القضائي والأعمال التجارية والإعلام، كانت تتمتع بسلطة هائلة وراء الكواليس. كما أن الدولة العميقة تستمد القوة من مجتمع الأمن القومي والمخابرات[٣]. وعلى صيد المكونات فتتكون الدولة العميقة الى جانب الجيش و المؤسسات الأمنية والاستخباراتية من كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين السابقين من يتناوبون على السلطة ويتقاسمون الثروة والامتيازات بما لا يخلو من تنفس بينهم على هذا التقسيم والنخبة الرأسمالية وطبقه رجال الاعمال بما في ذلك الاثرياء الجدد وعناصر منتقاه من الاوساط الأكاديمية والثقافية والإعلامية لا سيما اولئك المختصين في كيفيه السيطرة على الدولة من خلال عمليه القانون مثل الاكاديميين الذين يتميزون بالمعرفة والمهارات في صياغه القوانين والدساتير يضاف الى ذلك شبكه واسعه من العلاقات العابرة للحدود مع القوى الكبرى الإقليمية والدولية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا لتحصيل المنافع المتبادلة و الاهداف المشتركة[٤]. وفي حالة مصر كما يرى البعض ان فلول النظام السابق وبالتآمر مع قوات خارجية آلت دون أن تستمر التجربة الديمقراطية في مصر فكان الانقلاب على الشرعية في ٣ تموز ٢٠١٣[٥].

وعلى صعيد الاهداف الدولة العميقة فهي جهات تعمل لتحقيق جمله من الاهداف والاستراتيجيات اهمها خلق صوره مشوهه للنظام السياسية الجديد وجعلنا خبير يشرون بانهم لا يستطيعون الاعتماد على هذا النظام ومن ثم عدم جدوى الخيار الانتخابي وجعله عاجزا عن الانجاز ومن ثم تبدا امام الجماهير لا قيمه لها ولا تستحق الحكم تغطيه على اي انجاز للحكومة وتشويه وجه في مهده[٦]. **اذا** فهدف الثورة المضادة هو افشال الثورة بعد إن عجزت في البداية إن توقفها كما حدث في مصر فبعد "قيام الثورة، انسحبت الشرطة من الشوارع، وكالمتوقع تفاقمت معدلات الجريمة، والسبب في ذلك حالات الهروب الجماعي من السجون أثناء الثورة من جانب، فضلًا عن كونها سياسة متعمَّدة من جانب النظام الحاكم في آخر أيامه؛ لإثارة الفوضى كوسيلة للتحذير من فراغ السلطة الذي سيصاحب سقوطه .كان للشرطة نفسها أجندتها التخريبية؛ فقد هاجمهم الثوار بسبب ما كانوا يشتهرون به من ضرب المشتبه بهم

---

[١] – وائل عبد الفتاح، الدولة العميقة تبحث عن ((دولتها))، جريدة الاخبار، بيروت، الخميس 10 أيار 2012 العدد1703 ، وينظر ايضا، عباس شريفة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

[٢] – الكر محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨.

[٣] – المصدر السابق، ص ٦٨.

[٤] – المصدر السابق، ص ٦٩.

[٥] – بوجحفة رشيدة ، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨.

[٦] – الكر محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٧١.

وتعذيبهم، والآن هم يرفضون ترك مراكز الشرطة، حتى عند الإبلاغ عن وقوع جرائم خطيرة، كي يلقنوا الشعب المصري درسًا قاسيًا عن حكمة الخضوع للسلطة الحاكمة[١].

لهذه الاسباب فان التخوف من الدولة العميقة لها مبرراته، لما لها قوة وتأثير لا يمكن إنكارها واثرها في نجاح او فشل الثورة، من خلال رجال المصالح المرتبطين بالنظام السابق، والذين يستطيعون تحريك بعض البلطجية واصحاب السوابق ماديا، او من خلال الوعود ببعض الامتيازات والعطايا.

فالمتتبع لأحداث الربيع العربي مثلا يرى أن وجهات النظر والرؤى قد اختلفت بين تيارين رئيسيين ، الرأي الاول : يرى أنه بمجرد ازاحة أنظمة الحكم المستبدة والفاسدة عن السلطة فأن هذا يعد انجازاً بحد ذاته لأنه يفتح الآفاق والآمال بشكل أوسع وأكبر أمام مجتمعات هذه الدول نحو المزيد من التقدم والتغيير ، أما الرأي الثاني ، فأنه يرى أنه بمجرد إحداث التغيير فأنه غير كافي، لأن ذلك يتطلب تغيير البنية الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية ، من أجل استيعاب متطلبات التغيير ، فمنح الحرية السياسية لا يمكن أن يحدث تغييراً في ظل التخلف الاجتماعي، ومن ثم ستنتج نظاماً سياسياً متخلفاً بطبيعة الحال، ثم أن هذه المعادلة سوف تنتج ديمقراطية قائمة على أساس الجهوية والجغرافية المحلية والقبلية والعشائرية، لأن الممارسة الانتخابية سوف تبني نظام سياسي مبني على أساس هذه الولاءات ومن ثم يتم الحفاظ على المصالح والرموز والقيادات المجتمعية نفسها رغم تغيير الوجوه وعليه سيكون التغيير شكلياً وظاهريا[٢].

ان عدم تجاوز العوامل والاسباب التي أدت الى انهيار الانظمة السابقة في دول الربيع العربي، او باقل تقدير ايجاد حلول ولو (ترقيعية) مؤقتة لحين ايجاد الحلول الازمة، سيجعل من الحكومات الجديدة اكثر سرعة في السقوط من سابقتها، في ظل متغير جديد اصاب المجتمع، وهو رفع حاجز الخوف من السلطة، وقد اصبح من الماضي بالنسبة للجماهير المستعجلة لقطف ثمار التغيير، ويشمل هذا كل الاسباب التي ادت الى عملية التغيير، وعلى الحكومات الجديدة اذا ما ارادت ان تتم دورتها الانتخابية او نصفها على اقل تقدير ان تعلم كما يرى (زياد حافظ) ان الاختناق السياسي الداخلي عبر التعديلات الدستورية لا يحقق شيء في ظل سيطرة النظام السابق على وسائل الاعلام التي ادت الى تعطيل الحياة السياسية، فأصبحت الحياة السياسية محصورة بيد العائلة الحاكمة وزمرة "رجال الاعمال" المهيمنة على مقدرات البلاد وعلى نهبها، فضلا عن كون الاحتقان السياسي، قد سد الآفاق الاقتصادية لشريحة واسعة من الشعب، ابرز فئة هم الشباب، وللذين يشكلون البيئة الحاضنة للحالة الثورية[٣].

والسؤال المهم الذي يواجه كل عملية تغيير والتحول السياسي السلمي حتى السلمي منه وهل تتمكن دول الثورات من الانتقال إلى الحكم الرشيد ؟ وهل شروط وقواعد الانتقال له متوافرة في ظل صراعات الاستقطاب الحادة بين القوى السياسية المختلفة؟ وإلى أي حد سينعكس التغير في نظم الحكم على أداء النظام السياسي الجديد؟.

المطلب الثالث: التحديات السياسية الخارجية التي تواجه النظام السياسي الجديد.

لا يمكن تجاهل العامل الخارجي الدولي والإقليمي، وان مصالح كل دولة ومدى تأثيرها في المشهد السياسي، الا اننا نعتقد بان العامل الخارجي يمثل اقوى تحدي يواجه الثورة العربية بعد ازاحة الطغاة، بما يمتلكه العامل الخارجي من قوة استيعاب للصدمة التي أصابته من جراء التغيير، ومن قدرته على تسخير إمكانياته

[١] – جون آر برادلي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤.

[٢] – احمد أبو غوش، الربيع العربي: البوصلة والآمال، جريدة حق العودة، العدد ٥٠، ٢٣/ تشرين اول ٢٠١٢.

[٣] – زياد حافظ، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

لتوجيهها باتجاهه، "وفيما لا ينبغي تجاهل استراتيجيات أطراف دولية مختلفة تستخدم كل الوسائل لمضاعفة دورها الإقليمي، سواء بمحاصرة التهديدات أو الحدّ منها، أو توسيع دائرتها"[١]. لان الثورة العربية كان لها دور كبير ومؤثر في تغيير السياسات الدولية اتجاه المنطقة وشعرت ان مصالحها لم تعد بأمان كما كانت، ولذلك فان دورها أصبح يأخذ جانب الحذر والترقب مع المكر والخداع لتحقيق مكاسب او في اقل تقدير المحافظة على مكاسبها السابقة.

١ـ تداعيات التدل الخارجي في الجزائر بعد فوز جبهة الانقاذ ١٩٩١.

دور العامل الخارجي في افشال تجربة التحول الجزائرية ، اذ مثلت الحركة الإسلامية الجزائرية ونجاحها في الأنتخابات ، تهديدا لأقطاب النظام الدولي الجديد بدافع الخوف من نظرية الدومينو، وخوف البلدان المجاورة مثل (تونس والمغرب) وغيرها من انتشار عدوى التحول السياسي، ورغم تباين وجهات النظر لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة الجزائر ية ، الا ان نقاط الأتفاق الرئيسة بينهما واضحة تمثلت بعدم وصول الأسلاميين الى السلطة ، وأن قبلت الولايات المتحدة امريكية ان تكون لهم نسبة من المشاركة بشكل لا يؤثر على مصالحها ومصالح حلفائها[٢].

٢ـ تداعيات التدخل الخارجي بعد احتلال العراق ٢٠٠٣.

فرق تسد شعار رفعه الاستعمار خلال القرون الماضية وهو الشعار الذي يرفعه الاحتلال الأمريكي في القرن الواحد والعشرين، ومنذ البداية لعبت الادارة الأمريكية على الوتر الحساس ليس في العراق وحده بل في المنطقة وهو وتر الطائفية، يقول بشير نافع "وقد برزت في العاصمة الأميركية منذ عام على الأقل بوادر على إدخال العامل الطائفي والإثني باعتباره عاملاً أساسيا في رسم السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، منه تداعيات الاحتلال الأميركي على وحدة العراق الداخلية، وما أدت إليه سياسات الاحتلال من دمار لمقدرات الدولة العراقية الجديدة[٣].

وقد أثار الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان /٢٠٠٣ ، وما رافقه من انهيار معالم الدولة العراقية تساؤلات مهمة حول مستقبل الوحدة الوطنية في العراق عموما. "وفي ظل سياسات الاحتلال الأمريكي لإعادة صياغة البنية السياسية والاجتماعية وفق نمط التفكيك والتقسيم الذي يديم مصالحه في العراق وفي ظل ضعف الشعور الموحد بالهوية الوطنية وسيادة الهويات التحتية ـ الطائفية والقومية العشائرية ـ لمختلف شرائح الشعب العراقي فان مفهوم الهوية الواحدة يصبح مغيباً وقاصراً عن الحضور في الذهنية العراقية"[٤]

٣ـ التداعيات السياسية لفو ز حركة حماس في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦:

دعت الولايات المتحدة إلى معاقبة حركة حماس حيث كان جواب هذه الدول المباشر "نحن لن نعاقب الشعب الفلسطيني واتركوا حماس كخيار للشعب الفلسطيني تأخذ مداها وفرصتها"، إلا أن الواقع على الأرض يوضح أن الممارسات صبت كلها في حصار قطاع غزة. فمثالا، أعلنت الولايات المتحدة حربا سياسية شاملة

---

[١] – يوسف محمد الصوّاني. مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

[٢] – سناء كاظم كاطع، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤.

[٣] – بشير نافع، دولة شيعية في العراق وأخرى سنية في سوريا، الجزيرة نت.

[٤] – دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية ،ط١، الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات، بيروت الدوحة، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، ص ٨،٧.

على حركة حماس ابتداء من وضعها على قائمة المنظمات الإرهابية وصولا لتجفيف منابع الدعم عنها وعزلها سياسيا. وبعد وصول حركة حماس إلى سدة الحكم في أعقاب انتخابات عام ٢٠٠٦م وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام واقع جديد فرض عليها التعامل بطريقة مغايرة مع حركة حماس، فانتقلت من مرحلة المواجهة الشاملة إلى مرحلة محاولات الاحتواء والإخضاع بفرض شروط الرباعية الدولية على الحركة .ومع ظهور حركة حماس كقوة تنتهج المقاومة المسلحة وترفض الاعتراف بشرعية الاحتلال تم وضعها على قائمة المنظمات الإرهابية في منتصف تسعينات القرن الماضي إلى جانب السعي الحثيث لتجفيف منابع الدعم المالي لها وحصارها وفرض العزلة السياسية عليها[١].

فور الإعلان عن حكومة الوحدة الوطنية سارعت إسرائيل رفض التعامل معها ،كما دعت المجتمع الدولي إلى الإبقاء على الحصار الذي كان مفروضاً على حكومة حماس، فيما رفضت الولايات المتحدة الأمريكية التعامل مع وزراء حماس في حكومة الوحدة ولم تمانع الاتصال مع وزراء فتح والمستقلين أما الموقف البريطاني والفرنسي فقد تناغم إلى حد ما مع الموقف الأمريكي، أما بالنسبة للموقف العربي فقد كان مرحباً وداعماً من خلال تصريحاته ، فقد دعا وزير خارجية مصر أحمد أبو الغيط المجتمع الدولي إلى التعامل بإيجابية مع الحكومة واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان نجاحها في عملها، كما طالب الجامعة العربية برفع الحصار عن الحكومة الفلسطينية الجديدة وهذا يوضح الموقف الأمريكي المهيمن ، والذي أقر واعترف بالانتخابات الديمقراطية ونتائجها ولكنه لن يعترف بحكومة لا تلبي الشروط التي وضعتها اللجنة الرباعية الدولية[٢]. أما ردة فعل الاتحاد الأوروبي فقد تمثلت بتبني شروط اللجنة الرباعية أيضا، وسعى لحمل الحركة للموافقة عليها لتكون شريكا سياسيا، والا فعلى "حماس" أن تواجه حصار سياسيا واقتصاديا[٣].،

٤- التدخل الخارجي بعد الربيع العربي

لقد اثر الربيع العربي لاسيما للقوى الكبرى ولاسيما للمشروع الإمبراطوري الأمريكي، خصوصاً بعد الربيع العربي، فقد وصل إلى مفترق طرق بعد انهيار أنظمة حليفة وبعضها ممانعة له، وإذا كان التعامل معها يسيراً في السابق، فإن التعامل مع انتفاضة شعبية وثورة شبابية وهياكل غير مكتملة في ظل مرحلة انتقالية هو أكثر صعوبة، لاسيما إذا استمرت الولايات المتحدة في نهجها، دون أن تأخذ بنظر الاعتبار تطلعات الشعوب في التنمية والديمقراطية وفي تأمين مستلزمات نهوضها وتقدّمها في إطار الجماعة السياسية التي تنتمي إليها وتجمعها بها مشتركات كثيرة مثل اللغة والدين والتاريخ والمصالح المشتركة"[٤]. فإن الإدارة الأمريكية ولاسيما بعد حالة التغيير التي أطاحت بأربعة أنظمة في منطقة الشرق الأوسط في مطلع العام ٢٠١١ ، وضعت المنطقة تحت الاختبار و انتظارها لاقتناص أي فرصة يمكن توظيفها للدفع باتجاه الاستفادة من تجربتها بهذا المجال في العراق على مستوى الشرق الأوسط وفق آليات مختلفة ومتعددة كالديمقراطية

---

[١] – ناهض زكي جعرور، مصدر سبق ذكره، ، ص ٥٢.

[٢] – معتز سمير الدبس، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.

[٣] – ناهض زكي جعرور، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣.

[٤] – عبد الحسين شعبان، قبل وبعد الربيع العربي الجيوبوليتيك ومفترق الطرق، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (٣)، السنة الاولى، حزيران ٢٠١٢، ص ٣٧.

وحقوق الإنسان والإصلاح السياسي والى أخره من المصطلحات المفرغة من مضامينها[١]. لذلك وجدنا استمر تدفّق المساعدات العسكرية الأميركية لمصر ووقّعت وزارة الدفاع عقودًا جديدة بعد الانقلاب، وأعلنت الولايات المتحدة الإفراج عن مساعدات عسكرية كانت مجمّدة سابقًا، ثمّ قدّمت مساعدات إضافية بقيمة ٣ مليار دولار في ديسمبر ٣١٠٢، بجانب عقد صفقات سلاح مع كل من فرنسا وروسيا والصين وإيطاليا وألمانيا، وتنامي حجم التعاون الأمني مع الكيان الصهيوني، مع تقارير إسرائيلية وغربية تؤكد أنّ هذه العلاقات تجاوزت كثيرًا ما كانت عليه أيام مبارك الذي وصفه الإسرائيليون بأنه كنز إستراتيجي بالنسبة إليهم[٢].

تطمح روسيا لموقع في النظام الدولي يفوق مقدراتها القومية. وقد وجدت أنّ الثورات العربية قد تنتج تغيرات جيوستراتيجيّة في الإقليم لا تتلاءم وطموحها المتنامي في عهد أوباما، فأنتجت تحفّظات ومواقف مناوئة لحصول التغير في ليبيا، وبفاعلية أكبر في سورية، إلى حد جعلها أبرز اللاعبين المرتّرين في الأزمة السورية[٣]. وهكذا وجدنا ان الازمة الليبية لا تقتصر التدخلات فيها على الفواعل الداخلية بل شمل دول الجوار، لما للتداعيات الداخلية من اثر مباشر على دول الجوار، فاتخذت كل دول احد طرفي النزاع الداخلي لتدعمه على حساب الاخر ضننا منها انها تحمي مصالحها وحدودها، ولم يكن دور دول الخليج بعيدا عن هذا الاصطفاف، فضلا عن المحيط الاوربي وابرز هذه الدول ايطاليا وفرنسا التي كانت اكثر الداعمين للتدخل الدولي، منطلقين من التنافس التاريخي على الاراضي الليبية، فضلا عن الاطماع الاقتصادية. ولا ننسى الدور التركي، والروسي والامريكي، وهكذا نجد ان الازمة الليبية تفاقمت من التدخل الخارجي بكل اتجاهاته، لاختلاف مصالح الدول في ليبيا[٤].

يبين البعض ان المنظمات غير الحكومية (منظمات المجتمع المدني)، اصبحت احدى أدوات السياسة الدولية الضاغطة والمؤثرة في عملية اتخاذ القرارات، ولا سيما بعد ما شهده العالم من نقلة نوعية في مجال العلوم والتكنلوجيا والتطور، والذي ادى الى تعميم ونقل التجارب التي خاضتها الشعوب الأخرى الى مناطق متعددة حول العالم، فهذه المنظمات ليس لها علاقة بالعمل السياسي، لكن القصد هنا من الدوافع السياسية هو خلق آلية ضغط جديد عبر هذه المنظمات المدنية، التي تمارسها على الحكومات باساليب تسمح بها أساسا هذه الحكومات، كحرية التجمع والتعبير والتثقيف في مجال حقوق الانسان وحقوق المرأة والطفل وتوزيع المساعدات...الخ من الامور المدنية، وكل هذه النقاط المشار اليها لا تخلو من أغراض سياسية توظفها الولايات المتحدة على وجه التحديد[٥].

---

[١] – علي جلال عوض ، الارتباك : تحليل اولي للدور التركي في ظل الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ، العدد ١٨٥ ، المجلد ٤٦ ، يوليو 2011 ، ص ٦٠.

[٢] – مستقبل النظام السياسي المصري: التحديات والمسارات، مصدر سبق ذكره، ص ٤.

[٣] – التّوازنات والتّفاعلات الجيوستراتيجيّة والثّورات العربيّة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أبريل ٢٠١٢، ص ٢٨.

[٤] – حمزة علويط، تحديات بناء الدولة في دول الربيع العربي: دراسة حالة ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، قسنطينة / الجزائر، ٢٠٢٠، ص ٥٧ وما بعدها.

[٥] – سرمد زكي الجادر، التوظيف الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (٣)، السنة الاولى، حزيران ٢٠١٢، ص ٩٦،٩٧.

ان ما حدث في المنطقة العربية وضع الغرب بصورة عامة و(إسرائيل) بصورة خاصة أمام تحديات، تجاه استحقاقات الشعوب العربية من قيامها بالثورة وان من أسبابها هو التدخلات الخارجية ومساندتها للدكتاتور بالضد من شعبه، وهذا الدور سيكون هدف القوى الخارجية بإيجاد شبيه بذلك النظام يخدم مصالحها لا مصالح شعوبها، ولذلك فهي ستحاول التدخل بكل ثقلها لتحاول التقليل من اثر هذه التحديات، مستخدمة كل الوسائل المتاحة الشرعية وغير الشرعية السلمية وغير السلمية، وان هذه المحاولات هي ما تشكل التحدي الاكبر بوجه الربيع العربي.
يعطينا هذا التصور المختصر عن طبيعة القوة المؤثرة والفعالة في المشهد السياسي بعد التغيير قدر ولو بسيط على فهم وادراك حجم التحديات التي تواجه الدول العربية في ظل صعود قوة ومشهد سياسي يختلف عن المرحلة السابقة او في اقل تقدير عن السنوات القليلة التي سبقت التغيير.

الخاتمة

إن عملية التغيير واسقاط النظام السابق هو اسهل مرحلة وخطوة في اتجاه الثورة او التحول في النظام الانتخابي، اما كيفية تحقيق الاهداف التي جرى التغيير لأجلها فهي الخطوة الاصعب، وهي التي ربما تشكل الخطوة التي تؤدي الى فشل عملية التحول، حيث ستطرح الكثير من القضايا التي ستطفو على السطح مثل كيفية تحقيق رغبات الجماهير وكل الجهات الاخرى الحزبية وغير الحزبية، التي خرجت لإحداث التغيير او تلك التي وجدت نفسها في وضع مغاير بعد التغيير وتستطيع الان ان تطالب بحقوقها، بعد ان تم ازاحت الخوف من قلوب وعقول الجميع واصبحت السلطة ليست كما كانت، تعبر عن الرعب والخوف بل اصبحت في متناول السنة وايدي الجميع القوي والضعيف. وهكذا ستبرز بعض القضايا السياسية في الواجهة مثل الموقف من الأقليات والتنوّع الثقافي، لاسيما الديني والطائفي والاثني، وبعض القضايا والمشاكل القبلية الأخرى أيضاً.ولذلك فان التغيير لا يجب ان يقتصر على تغيير السلطة فقط، بل يجب ان يشمل ممارسات السلطة نفسها، ولا تكون كالداء الذي ينتقل من سلطة الى اخرى وان انقلبت على سابقتها، فتأخذ وتقتبس منها كل المنكر والظلم والاضطهاد، والا فأنها ستواجه كما تبين لنا عدد من التحديات، من فقدان الاستراتيجية الى فقدان القيادة الموحدة، الى محاولة سرقة الثورة من بعض الجهات وليس بالضرورة هي من الفلول او اتباع النظام السابق، مع انها من التحديات السياسية الخطرة على النظام الجديد، والتي ستواجه عملية التحول، فعلى النظام الجديد الخروج منها باقل الخسائر بمواجهته هذه التحديات مع تحقيق اهدافه وبرامجه، رغم انه قد يكون ورث ترثة ثقيلة من الفساد السياسي والاقتصادي اضافة الى البطالة والفقر المتقع المتربع على قمة اولويات الثورة العربية.
وبغض النظر عن طبيعة وشكل التغيير هل هو دموي ام سلمي، الا انه ان اصبح حقيقة، وامام هذه الحقيقة، هنالك حقيقة اخرى، هي تغيير في قوة القوى التي واكبت عملية التحول او شاركت بها، او حتى التي وقفت ضده من الداخل والخارج، ولذلك فان لم تستطع عملية التحول ان تنجز كل ما كانت تطمح له قوى التغيير، فان التغيير لن يأخذ شكله النهائي، وذلك نتيجة عاملين الاول قد يكون قصر الفترة الزمنية على عملية التغيير الكبيرة التي حدثت في هذه الدول، او نتيجة تأثير القوى الفاعلة في الثورة او المناهضة لها بالإضافة الى تأثير العامل الخارجي، والذي سيصبح له دور اكبر بعد التغيير ، بما يمتلكه من قوة تاثير ربما لم تكن حاضرة اثناء التغيير الذي قد يكون فوجئ به في اقل تقدير من حيث التوقيت، والجهة التي نفذته، مع ايماننا ان من خروج الشعوب لم يكن بكبسة زر منه كما يرى البعض، فيجب معرفة كيفية التعامل معه وهو لا يطمح الا للحفاظ على مكاسبه السابقة في اقل تقدير او الفوز بمغانم جديدة من الحكومات التي تريد تحقيق

رفاه وتقدم الشعوب لتثبت للجماهير أنها أهل للحكم، وهكذا تجد نفسها بين اذرع الاجنبي، او لربما ان الاجنبي هو من استطاع ان يلعب لعبته ويأتي بلعبة جديدة.
وهكذا وجدنا ان عمليات التحول السلمي او الثوري تواجه تحيات كبرى من داخلها ومن أبنائها الذين انتفضوا ضد الظلم والطغيان بسبب جهلهم بالسياسة او بطمعهم بالحكم والاستئثار به واتباع اسوء ما في الحكومات السابقة، او من اطراف خارجية لا نلومها اذا ما عملت لتحقيق مصالحها، بل يجب ان يلام القائمين على التغيير بان لم نحافظ على خيرات بلادهم.

المصادر:

اولا: الكتب العامة.
١- احمد علي ابراهيم، الربيع العربي: رياح التغيير وعواصفها نحو انظمة خالية من الاستبداد، مجلة تضامن، بغداد، العدد الثالث عشر/ نيسان ٢٠١٢.
٢- اسامة الغزالي حرب. مستقبل الصراع العربي –الإسرائيلي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور العرب والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.
٣- أمينة أبو شهاب. العرب بعد الربيع العربي، مركز الخليج للدراسات- دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، ٢٠١٢.
٤- جاريث ستانسفيلد ، العراق، الشعب والتاريخ والسياسة ، ابو ظبي ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط١-٢٠٠.
٥- جميل مطر وآخرون، تحرير عبد الإله بلقزيز، رياح التغيير في الوطن العربي: حلقات نقاشية عن مصر- المغرب –سورية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١م.
٦- جون آر برادلي، ما بعد الربيع العربي :كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط، ترجمة شيماء عبد الحكيم طه،ط١، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠١٣م.
٧- دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية ،ط١، الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات، بيروت الدوحة، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
٨- سجعان القزي، تغيير الأنظمة والثورات، منشورات دار سائر المشرق، لبنان، ٢٠١٣.
٩- عباس شريفة، الثورة والدولة العميقة، مؤسسة رؤية للثقافة والإعلام، اسطنبول، ٢٠١٨.
١٠- عبد الرضا الطعان، مفهوم الثورة، جامعة الموصل، نينوى، ١٩٨٠.
١١- عبد السلام ابراهيم بغدادي، النظم السياسة العربية، ط١، دار الكتب العلمية، بغداد، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.
١٢- عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٩.
١٣- علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: من المنظومة الى الشبكة، ط٢، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،١٤٣٣هـ، ٢٠١٢.
١٤- كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، ط ١، الدار العربية للعوم الناشرين، بيروت، ٢٠٠٨.
١٥- مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادى (ت: ٨١٧هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، ط٨، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
١٦- محمد الامير احمد ومحمد كريم، تجارب حركات الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي: دراسة في التحديات الراهنة وآفاق المستقبل، ط ١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٩.

ثانيا: الرسائل والاطاريح الجامعية.
١٧- حمزة علويط، تحديات بناء الدولة في دول الربيع العربي: دراسة حالة ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، قسنطينة / الجزائر، ٢٠٢٠.

١٨- صدام عبد الستار رشيد، ثورات الربيع العربي ((دراسة سياسية اجتماعية تحليلية)) أطروحة دكتوراه غير منشورة وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الى مجلس كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد في العلوم السياسية / النظم السياسية، ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.
١٩- عز الدين سامي كساب، تجربة حركة حماس في الحكم وانعكاساتها على استراتيجية التحرير لدى المقاومة الفلسطينيَّة، رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الدولة والحكم الرشيد، اكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، غزة، ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤م.
٢٠- محمد احمد فيصل العبيدي، الحركة الاسلامية والصراع على السلطة في الجزائر ١٩٩٠-١٩٩٩م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب جامعة الموصل، ٢٠٢٠.
٢١- معتز سمير الدبس، التطورات الداخلية و أثرها علي حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ٢٠٠٠/ ٢٠٠٩، رسالة ماجستير غير منشورة في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر - غزة، 1431-2010م.
٢٢- ناهض زكي جعرور، انعكاس المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية على التجربة السياسية لحركة حماس2006 (م2014-م)، رسالة ماجستير غير منشورة في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الاقصى، ٢٠١٥م – ١٤٣٧ ه.

ثالثا: المجلات والصحف.

٢٣- احمد أبو غوش، الربيع العربي: البوصلة والآمال، جريدة حق العودة، العدد ٥٠، ٢٣/ تشرين اول ٢٠١٢.
٢٤- أحمد سويقات، التجربة الحزبية في الجزائر 2004 -1962، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد ٢٠٠٦، العدد ٤ (٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦).
٢٥- امين مشاقبة، معوقات أُصلاح السياسي في الوطن العربي ، ورقة غير منشورة مقدمة إلى ورشة عمل أُصلاح السياسي – مركز الرأي للدراسات ، عمان – سبتمبر ٢٠٠٥.
٢٦- توفيق شومان، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٨٦، نيسان ٢٠١١،
٢٧- جميل مطر، أمل يتجدد في روسيا، صحيفة الشروق، الاثنين ١٨/ اذار /٢٠١٢.
٢٨- جيدور حاج بشير، مأزق الإسلام السياسي في الجزائر: دراسة تحليلية عن تراجع الأداء السياسي للأحزاب ذات التوجه الإسلامي، مجلة دفاتر السياسة والقانون (الجزائر) ، العدد ١٩، جوان ٢٠١٨.
٢٩- حسن الرشيدي، السلفيون وقواعد اللعبة السياسية، مجلة البيان، الرياض، السنة السادسة والعشرين، العدد ٢٨٧، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م، نسخة من الموقع الالكتروني للمجلة.
٣٠- خير الدين حسيب، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٨٦، نيسان ٢٠١١.
٣١- سرمد زكي الجادر، التوظيف الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (٣)، السنة الاولى، حزيران ٢٠١٢.
٣٢- سناء كاظم كاطع، المنطلقات الفكرية للحركة الاسلامية الجزائرية وجدلية العلاقة مع النظام السياسي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (٤٥)، ٢٠١٠.
٣٣- عبد الحسين شعبان، خريطة التغيير العربية اضاءات في اطروحات مغايرة!، مجلة حمورابي للدراسات، العدد الخامس، السنة الثانية، نيسان/ابريل ٢٠١٣.
٣٤- _____ ، قبل وبعد الربيع العربي الجيوبوليتيك ومفترق الطرق، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (٣)، السنة الاولى، حزيران ٢٠١٢.
٣٥- علي جلال عوض ، الارتباك : تحليل اولي للدور التركي في ظل الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، العدد ١٨٥ ، المجلد ٤٦ ، يوليو 2011 .
٣٦- عماد مجيد المولى، مفهوم الدولة العميقة، مجلة سطور، الأحد, ٢٨ تموز ٢٠١٣، النسخة الالكترونية.
٣٧- مالك عوني، سياقة اعادة البناء: هل يمكن أن تؤسس الثورة المصرية نموذجا، مجلة السياسة الدولية، عدد ملحق رقم (١٨٧) مؤسسة الاهرام، القاهرة، يناير ٢٠١٢.

٣٨- هيثم محمد الكناني، ثورة سورية والبحث عن ممثل سياسي، ، مجلة البيان، الرياض، العدد ٣٠٩ جمادى الأولى ١٤٣٤هـ، مارس - إبريل ٢٠١٣م، النسخة الالكترونية.
٣٩- وائل عبد الفتاح، الدولة العميقة تبحث عن ((دولتها))، جريدة الاخبار، بيروت، الخميس 10 أيار 2012 العدد 1703.
٤٠- وصال العزاوي، الثورات العربية واستحقاقات التغيير: دراسة تحليلية حول أسباب انهيار النظم السياسية، مجلة قضايا سياسية، تصدر عن كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، بغداد، المجلد الرابع، العدد السادس والعشرون، ٢٠١٢.
٤١- يوسف محمد الصوّاني، التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، مجلة المستقبل العربي، مجلة "المستقبل العربي"، العدد ٤١٦، تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠١٣.

رابعا: البحوث:

٤٢- التّوازنات والتّفاعلات الجيوستراتيجيّة والثّورات العربيّة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أبريل ٢٠١٢.
٤٣- مستقبل النظام السياسي المصري: التحديات والمسارات، المعهد المصري، د. م، ٢٠١٦،.

خامسا: المواقع الالكترونية.

٤٤- بشير نافع، دولة شيعية في العراق وأخرى سنية في سوريا، الجزيرة نت.